دائرة الإحصاءات العامة

التعداد العام للسكان

والمساكن، 2015

قضايا النوع الاجتماعي

دراسة تحليلية

استناداً إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن، 2015

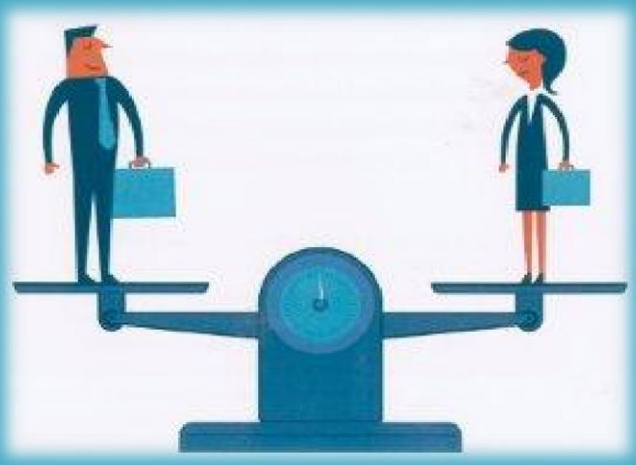

الأردن، 2016

ملخص تنفيذي

تأتي هذه الدراسة بهدف عرض بعض قضايا النوع الاجتماعي في الأردن من خلال إلقاء الضوء على المؤشرات التى ترصد وضع المرأة في الاردن مقارنةً بالرجل استنادا إلى البيانات التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن 2015، وذلك من أجل توجيه أنظار راسمي السياسات ومتخذي القرارات إلى أهمية البحث في هذه القضايا للعمل على تقليص الفجوة النوعية بين الذكور والإناث أينما وجدت. وتضمت الدراسة ثلاث قضايا رئيسية هي العمل والتحديات التي تواجه المرأة فيه، ووصول المرأة للموارد الاقتصادية والزواج المبكر. وفيما يلي أهم النتائج:

- ارتفاع نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً بين تعدادي 1994 و2015 من 14.8 % إلى 20.7 %، وفي المقابل انخفضت نسبة الذكور النشيطون اقتصاديا من 75.7 % في عام 1994 إلى 66.7 % في عام 2015.
- ارتفاع نسبة الإناث اللاتي يرأسن أسرهن، حيث كانت المرأة ترأس أسرة من بين كل عشر في عام 1994 في حين أصبحت المرأة ترأس أسرة من بين كل ثمانية أسر في عام 2015.
- أظهرت النتائج أن 38 % من الإناث الأردنيات النشيطات اقتصادياً كن في الفئة العمرية 25–29 سنة.
- كلما ارتفع المستوى التعليمي للإناث كلما زاد معدل المشاركة الاقتصادية لهن، فأكثر من نصف الإناث الأردنيات المشتغلات في عام 2015 هن من الحاصلات على الشهادات الجامعية، مقابل 23 % من الذكور.
- 11 % من الإناث الأردنيات يعملن بشكل دائم، مقابل 45 % من الذكور أي بفجوة بلغت 34 % لصالح الذكور.
- 21 % من المشتغلات اللاتي يرأسن أسرهن تتكون أسرهن من فرد واحد.
- كلما زاد حجم الأسرة كلما قلت نسبة المشتغلات اللاتي يرأسن اسرهن.
- لم تتجاز نسبة الإناث المشتغلات اللاتي يرأسن أسرهن ولديهن أطفال أعمارهم أقل من 6 سنوات 17 %، في حين أن 76.4 % من الأسر التي ترأسها أنثى لا يبحثن عن عمل (أي غير نشيطات اقتصاديا) لديها أطفال أعمارهم أقل من 6 سنوات.
- انخفاض امتلاك الأسر المقيمة في الأردن والتي ترأسها إمراة للمسكن الذي تقيم فيه من 75 % في عام 2004 إلى 62.9 % في عام 2015، وفي المقابل، انخفضت نسبة امتلاك الأسر التي يرأسها رجل لمساكنها من 65.5 % إلى 60.2 % بين العامين المذكورين.

- ثلاثة أسر من بين كل خمسة أسر ترأسها أنثى في عام 2015 في الأردن تسكن في مساكن تملكها الأسرة أو أحد أفرادها.
- أكثر من نصف الأسر غير الأردنية والتي ترأسها أنثى تقيم في مساكن مستأجرة.
- يميل الذكور الذين يرأسون أسرهم إلى امتلاك مكيف أكثر من الإناث اللاتي يرأسن أسرهن، حيث بلغت النسب (22.7 % و20.2%) على التوالي.
- الإناث اللاتي يرأسن أسرهن في الأردن أكثر ميلاً من الذكور الذين يرأسون أسرهم لامتلاك سخان شمسي وبنسبة بلغت (12.8 % و10.9 %) لكل منهما وبفجوة نوع اجتماعي بلغت 1.9 % لصالح الإناث اللاتي يرأسن أسرهن.
- ثلثا الذكور الأردنيين الذين يرأسون أسرهم يمتلكون جهازاً نقالاً ذكياً، وفي المقابل فإن أكثر من نصف الإناث الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن يمتلكن هذا الجهاز.
- أسرة من بين كل خمس أسر ترأسها أنثى في الأردن يتوفر لديها اشتراكاً للانترنت.
- 6.7 % من السكان الذين أعمارهم 13 سنة فأكثر في الأردن تزوجوا لأول مرة قبل بلوغهم الثامنة عشرة من عمرهم، وتوزعت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل غير متساو حيث بلغت النسبة بين الإناث 13.2 % مقابل 1 % بين الذكور.
- ثلث الإناث الأردنيات وغير الأردنيات اللاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر تزوجن زواج مبكراً، في حين انخفضت هذه النسبة في الأعمار الصغيرة الأقل من 18 سنة لتصل إلى 2.1 % للأردنيات و8.2 % لغير الأردنيات.
- 38 % من الإناث اللاتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشر من عمرهن وعمرهن الحالي أقل من 18 سنة من حملة شهادة التعليم الأساسي، وفي المقابل فإن 23 % من الإناث اللاتي لا يعرفن القراءة والكتابة تزوجن قبل بلوغهن هذا العمر.

فريق عمل الدراسة

التدقيق والمراجعة

د .قاسم الزعبي

د .عبدالله الزعبي

مُحَمَّد الجندي

مُحَمَّد العساف

الإعداد

أماني جودة

لما المتولي

مُحَمَّد العياصرة

رانيا أبو غيث

نور النعيمات

المحتويات

ملخص تنفيذي..... 2

فريق عمل الدراسة..... 4

الفصل الأول : منهجية الدراسة 6

مقدمة 6

أهمية الدراسة..... 6

هدف الدراسة..... 7

منهجية الدراسة 7

التعاريف 7

الفصل الثاني: قضايا النوع الاجتماعي 9

القضية الأولى: عمل المرأة والتحديات المتعلقة به 9

المشاركة الاقتصادية 10

حالة المشاركة بقوة العمل..... 14

التحديات التي تواجه المرأة الأردنية العاملة 15

القضية الثانية: وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية 19

ماذا نعني بتمكين المرأة اقتصادياً؟ وما العلاقة بين تمكين المرأة اقتصادياً ووصولها إلى الموارد الاقتصادية؟19

هل ما تزال المرأة عرضة للحرمان من التملك بالمقارنة مع الرجل؟ 20

امتلاك السلع المعمرة..... 25

امتلاك أجهزة الاتصال الحديثة..... 29

القضية الثالثة: الزواج المبكر 33

ظاهرة الزواج المبكر في الأردن 34

الفصل الأول : منهجية الدراسة

مقدمة

تزايد الاهتمام بقضايا المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة سواء على المستوى المحلي أو الدولي ، وذلك للدور الذي تلعبه المرأة في المجتمع. وعليه، فقد التزمت الحكومات بمنهاج عمل بيجين الصادر عن المؤتمر الرابع للأمم المتحدة حول المرأة بإدماج مفهوم النوع الاجتماعي في كافة عمليات إعداد السياسات وبرامج التنمية بالإضافة إلى عمليات تنفيذ وتقييم هذه البرامج والسياسات. ولدعم هذا الجهد ولتحديد التقدم المحرز ينبغي توفير البيانات المطلوبة مصنَّفة حسب الجنس والمؤشرات المراعية للنوع الاجتماعي على نحو خاص.

وسعيا لتعزيز دور المرأة في التنمية الشاملة، وانطلاقا من أهمية وقوفها جنباً إلى جنب مع الرجل في كافة ميادين الحياة باعتبارها تشكل نصف المجتمع، كان لا بد من بذل الجهود لتضييق الفجوة النوعية وتحقيق المساواة بين الجنسين حيث أصبحت مكانة المرأة فى المجتمع تستخدم كمقياس لدرجة التقدم الاقتصادى والاجتماعى في المجتمعات.

ويعتبر التعداد العام للسكان والمساكن من أكبر وأهم العمليات الإحصائية التي تتيح جمع بيانات متنوعة عن كافة الأفراد في المجتمع، مما جعل التعداد المصدر الرئيسي لجمع البيانات المتعلقة بالعديد من الموضوعات التي يمكن استخدامها لقياس الفروقات بين النساء والرجال، وبين الفتيات والفتيان، والتركيز على بعض الفئات السكانية كفئة كبار السن، وذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من الفئات.

وعليه، حرصت دائرة الإحصاءات العامة على توفير بيانات ومؤشرات لقياس وضع المرأة فى المجتمع الأردني وحجم الفجوة النوعية بينها وبين الرجل فى كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية استنادا إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015.

أهمية الدراسة

إنّ الرقي بالمرأة وتمكينها هو شرط من شروط العدالة الاجتماعية التي يجب العمل على تنفيذها بهدف بناء مجتمع منتج وعادل ومتقدم، وتحقيق الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي والبيئي. وقد حدد منهاج عمل بيجين اثني

عشر مجالاً حاسماً تستدعي إجراءات إستراتيجية لتمكين المرأة. وتستدعي كلّ هذه المجالات بيانات إحصائية تكون أساساً لصياغة سياسات النهوض بالمرأة ورصد أدائها وتقييمها.

هدف الدراسة

تهدف الدراسة الحالية إلى إلقاء الضوء على المؤشرات التى ترصد وضع المرأة في الاردن مقارنةً بالرجل استنادا إلى البيانات التي وفرها التعداد العام للسكان والمساكن 2015 والتي يمكن باستخدامها حساب مؤشر الفجوة النوعية للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية آخذين بالاعتبار التوزيع الجغرافي والجنسيات، وذلك من أجل توجيه أنظار راسمي السياسات ومتخذي القرارات إلى أهمية العمل على تقليص الفجوة النوعية بين الذكور والإناث أينما وجدت بهدف دفع عجلة التقدم والنمو دون وجود أي معوقات تحول دون ذلك.

منهجية الدراسة

إن تحليل إحصاءات النوع الاجتماعي (Gender Statistical Analysis) يتعدّى التحليل الإحصائي التقليدي، فهو يستوجب خطوة إضافية وهي التحليل الإحصائي بمنظور يراعي قضايا النوع الاجتماعي، بهدف الكشف عن التباين بين المرأة والرجل بالنظر إلى متغيرات متعددة ومتداخلة، وفهم العوامل التي تؤثر بشكل مختلف على أنشطة كل منهما، وتحديد الآثار المحتملة للسياسات والبرامج ذات الصلة.

التعاريف

- **النوع الاجتماعي (الجندر)**: هو الأدوار المحددة اجتماعياً لكل من الذكور والإناث وهذه الأدوار التي تكتسب بالتعليم تتغير بمرور الزمن وتتباين تبايناً شاسعاً داخل الثقافة الواحدة وتختلف من ثقافة إلى أخرى. وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) لا يعد بديلا لمصطلح " الجنس" الذي يشير بدوره إلى الاختلافات البيولوجية بين الذكور والإناث. وبمعنى آخر، فإنه يمكن استخدام مصطلح الجنس في الدراسات الإحصائية، أما مصطلح النوع الاجتماعي (الجندر) فيستخدم في تحليل الأدوار والمسؤوليات والحاجات الخاصة بكل من الذكور والإناث في كل مكان وفي أي سياق اجتماعي.

- **إحصاءات النوع الاجتماعي**: هي الإحصاءات التي تعكس قضايا النوع الاجتماعي والفروقات في المجتمع – فهي إحصاءات تصمم وتحدد منذ البداية لجمع معلومات عن القضايا التي من الممكن أن تتواجد فيها فروقات بين الجنسين، حيث تستخدم كأدوات لبيان حالة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، كما أنها أداه لمساءلة الحكومات بمدى تمسكها بالالتزامات الدولية القائمة على إدماج منظور النوع الاجتماعي في جميع سياسات التنمية وتعزيز تمكين المرأة.
- **الفجوة النوعية =** قيمة المؤشر للذكور (لأي خاصية) – قيمة المؤشر للإناث (لنفس الخاصية)

وإذا كانت نتيجة الحساب هي (صفر)، فيعني ذلك عدم وجود فجوة نوعية بين الذكور والإناث في هذه الخاصية، أما إذا كانت النتيجة (موجبة) فإن الفجوة النوعية هي لصالح الذكور، وإذا كانت النتيجة (سالبة) فإن الفجوة النوعية هي لصالح الإناث.

تنظيم الدراسة

تتضمن الدراسة فصلين رئيسيين: الأول يعرض المنهجية المتبعة، والثاني يتناول قضايا النوع الاجتماعي حيث تم التركيز على ثلاث قضايا رئيسية هي: الأولى عمل المرأة والتحديات المتعلقة بالنساء والذي يعد عاملا مهما في اتجاه تحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الايرادات، والقرارات والأدوار داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة. والقضية الثانية هي وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية والقضية الثالثة هي الزواج المبكر (زواج القاصرات).

الفصل الثاني: قضايا النوع الاجتماعي

تعتبر قضايا النوع الاجتماعي من القضايا الملحة في المنطقة العربية والأساسية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وبالرغم من التقدم الكبير الذي حققته المرأة الأردنية إلى جانب الرجل، لا يزال هناك العديد من القضايا والتحديات الكبيرة التي تواجهها المرأة الأردنية ولا سيما في ظل النزاع والصعوبات الاقتصادية وعدم الاستقرار السياسي. فالمرأة حتى اليوم تعاني من انتشار التمييز على أساس نوع الجنس، بوصولها إلى الموارد والفرص ومراكز صنع القرار، لذلك كان الاهتمام والتركيز واضحا على أبرز القضايا في مجال المساواة بين الجنسين في الأردن واعطاء الأولوية للعمل والتحديات التي تواجه المرأة فيه ووصولها إلى الموارد الاقتصادية، وظاهرة الزواج المبكر.

القضية الأولى: عمل المرأة والتحديات المتعلقة به

ركزت الكثير من الدراسات الحديثة التي أنجزت على المستوى الدولي على المكانة المتميزة التي تحظى بها المساهمة الاقتصادية للنساء في التنمية المستدامة، ذلك أنها تساهم في تقليص مستوى الفقر وسوء التغذية وزيادة مشاركة النساء في اتخاذ القرار وتسهيل حصولهن في المجال الذي تكون فيه حركة النساء مقيدة بالضوابط الثقافية على الخدمات الصحية والتربوية. وللمشاركة الاقتصادية للنساء أيضا آثار خاصة ترتبط بشكل غير مباشر بالأهداف الإنمائية للألفية: فهي تساعد على تخفيض مستويات الإنجاب ، والعنف ضدهن، وتشغيل الأطفال وتعزز قدرتهن على التفاوض داخل الأسرة والمجتمع.

وقد حققت المرأة الأردنية العديد من الإنجازات في شتى المجالات الاجتماعية والصحية والاقتصادية والسياسية، وتكاثفت الجهود والاهتمامات في تناول وفهم القضايا الخاصة بالنوع الاجتماعي عن طريق تطوير وتوفير بيانات تخص المرأة مقارنة بالرجل من أجل رصد واقع حياة واحتياجات النساء والرجال على نحو يسهم في تحقيق المساواة وسد فجوات النوع الاجتماعي.

وفي الأردن، يعتبر موضوع عمل النساء من بين المواضيع التي يثار حولها الكثير من النقاش، فعمل النساء يعد عاملا مهما لتحقيق قدر كبير من المساواة في توزيع الايرادات، والقرارات والأدوار داخل الأسرة والمجتمع بصفة عامة. لذا سيتم في هذا الجزء دراسة واقع المرأة مقارنه بالرجل في سوق العمل الأردني استنادا إلى نتائج التعداد العام للسكان

والمساكن 2015 من أجل التعرف على المشاركة الاقتصادية للمرأة والتحديات التي تواجهها، كما أنه لا بد من طرح العديد من الأسئلة والإجابة عليها بكل وضوح ومصداقية قبل عرض واقع المرأة في التنمية الاقتصادية مما سيتيح إمكانية إعداد الإجراءات وتوفير الأدوات اللازمة لتنفيذ هذه الإجراءات وما يتصل بها من برامج وأنشطة تساهم في تحسين وضع المرأة اقتصادياً.

ومن أجل هذه الغاية، كان لابد من تسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الأردني، وإبراز السمات الأساسية للقوى العاملة النسوية، ورصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأردن، وذلك من خلال مراجعة الوضع الراهن لمشاركة المرأة في سوق العمل.

المشاركة الاقتصادية

تعتبر المشاركة الاقتصادية للمرأة عنصرا هاما لتحقيق تكافؤ الفرص فهي من القضايا المهمة في سوق العمل الأردني، حيث أكدت اتفاقيه القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (اتفاقية سيداو) المادة الثالثة عشر على مساواة المرأة والرجل وبالنص" أن تتخذ الدول الأعضاء جميع التدابير المناسبة للقضاء على التمييز ضد المرأة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكي تكفل لها أساس تساوي المرأة والرجل على نفس الحقوق". كما صدر مؤخرا عن المنتدى الاقتصادي العالمي تقدم الأردن في تقرير التنافسية العالمي للمرتبه 64. وعلى الرغم من هذا التقدم تراجع ترتيب الأردن في تقرير الفجوة الجندرية (النوع الاجتماعي) حيث يقيس هذا المؤشر مدى التقدم المحرز في إغلاق الفجوة بين الجنسين في أربعة مجالات هي: الصحة وفرص الحياة، والتحصيل العلمي، وفرص المشاركة الاقتصادية، والتمكين السياسي، من 119 من بين 134 دولة في عام 2014 إلى المرتبة 134 من بين 142 دولة في عام 2015 ويعود الانخفاض في مؤشر الفجوة الجندرية إلى تراجع الأردن في مؤشرات الفرص والمشاركة الاقتصادية والتمكين السياسي، ويشير هذا إلى أن الجهود التي بذلت وما زالت تبذل في سبيل زيادة ادماج المرأة في الحياة الاقتصادية الاردنية لا تزال دون المستوى المطلوب ويعد ضعف دور المرأة في الحياة الاقتصادية الأردنية أحد المشكلات الأساسية التي يواجهها

الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يشكل ضغوطا إضافية على انتاجية الاقتصاد الأردني ويحرم الاقتصاد الوطني من قدرات وطاقات اقتصادية كامنة وغير مستغلة، مما يزيد من نسب الإعالة في المجتمع الأردني.

شهدت وتيرة التقدم في معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية ركوداً نسبياً خلال العقد الماضي، وهذا يشكل تناقضاً حاداً مع وتيرة النمو الاقتصادي المتزايدة خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 1994 و2015، حيث كانت الزيادة في المشاركة الاقتصادية للمرأة بطيئة إلى حد كبير وذلك بالمقارنة مع الأداء الاقتصادي الإيجابي ومع التقدم الجوهري في مؤشرات التنمية البشرية. واستنادا إلى بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015، تشير النتائج في الجدول (1) إلى أن نسبة الإناث النشيطات اقتصادياً قد ارتفعت بين تعدادي 1994 و2015 من 14.8 % إلى 20.7%، وفي المقابل انخفضت نسبة الذكور النشيطون اقتصاديا من 75.7 % في عام 1994 إلى66.7 % في عام 2015. أما نسبة الإناث غير النشيطات اقتصاديا فقد انخفضت من 85.2 % في عام 1994 إلى79.3 % في عام 2015، في حين ارتفعت نسبة الذكور غير النشيطين اقتصاديا من 24.3 % إلى 33.3 % خلال نفس الفترة الزمنية.

جدول (1) التوزيع النسبي للأردنيين الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر حسب حالة النشاط الاقتصادي والنوع للسنوات 1994 و2004 و2015

حالة النشاط الاقتصادي	انثى			ذكر		
	1994	2004	2015	1994	2004	2015
النشيطون اقتصادياً (مشتغلون ومتعطلون)	14.8	19.0	20.7	75.7	68.6	66.7
غير نشيطين اقتصادياً	85.2	81.0	79.3	24.3	31.4	33.3

وبناءاً على هذه النتائج، يتضح وجود اتجاه ايجابي في مساهمة المرأة في الحياة الاقتصادية خلال الفترة بين تعدادي 1994و2015، وقد يعود ذلك للتغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الأردن والتي من أهمها ارتفاع مستوى التعليم حيث ارتفعت نسبة الإناث اللاتي مستواهن التعليمي بكالوريوس فأعلى من 5.4 % في عام 1994 إلى 17.5% في عام 2015، وكذلك ارتفاع متوسط عمر العزوبية (SMAM) الذي ارتفع من 24.7 سنة في عام 1994

إلى 27.7 سنة في عام 2015، وارتفاع نسبة الإناث اللاتي يرأسن أسرهن حيث كانت ترأس المرأة أسرة من بين كل عشر في عام 1994 وأصبحت ترأس أسرة من بين كل ثمانية أسر في عام 2015..

وعلى الرغم من هذه المعطيات، إلا أن التوجه لدخول الإناث إلى سوق العمل مقارنة بالذكور لا يزال دون المستوى المطلوب، حيث تباينت معدلات المشاركة الاقتصادية بين الذكور والإناث خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 1994و2015، حيث انخفضت فجوة النوع الاجتماعي من 61 % في عام 1994 إلى 46 % في عام 2015 ورغم هذا الانخفاض الا أن الفجوة ما زالت مرتفعة الأمر الذي يشير إلى أن قضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليست على نفس درجة أهمية العمل للرجل.

وأظهر معدل المشاركة الاقتصادية التفصيلي حسب العمر للإناث الأردنيات حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 نمطاً مشابهاً لنمط معدل المشاركة الاقتصادية التفصيلي حسب العمر في التعداد العام للسكان والمساكن 1994 . ويشير الشكل (1) ، إلى أن معدل المشاركة الاقتصادية التفصيلي حسب العمر للإناث الاردنيات يبدأ بالارتفاع من الفئة العمرية 15–19 سنة إلى أن يصل إلى ذروته في الفئة العمرية 25–29 سنة، وعند تتبع معدل المشاركة الاقتصادية التفصيلي حسب العمر للإناث الأردنيات فقد شهد تعداد 2015 ارتفاعاً ملموساً في معدل المشاركة الاقتصادية التفصيلي في الفئة العمرية 25–29 سنة حيث بلغ 37.6 % مقارنة مع 29 % و33 % في تعدادي 1994 و2004 على التوالي. وقد يعود ارتفاع المعدل في هذه الفئة العمرية إلى عدة أسباب منها ارتفاع المستوى التعليمي للإناث والذي انعكس على متوسط عمر العزوبية حيث بلغ 27.7 سنة في عام 2015 مما أدى إلى تحديد أدوار الإناث في المجتمع –والتي تشكل نصفه– إلى تشجعها بالانخراط في سوق العمل حيث أن الأوضاع الاقتصادية الحالية تفرض على النساء البقاء في سوق العمل حيث لم يعد للنساء خيار ترك العمل وذلك بسبب زيادة تكاليف المعيشة وإدراك الشباب عدم قدرتهم تحمل الضغوطات الاقتصادية المرتفعة لوحدهم. وبعد هذا الارتفاع، يعود معدل المشاركة الاقتصادية التفصيلي للانخفاض التدريجي نتيجة للانسحاب التدريجي للنساء من سوق العمل عند وصولهن لمنتصف الثلاثينات من أعمارهن لأداء أدوارهن الإنجابية. ويستمر معدل المشاركة الاقتصادية التفصيلي بالانخفاض بعد ذلك ليصل إلى أدنى قيمة له في الفئة العمرية 65 سنة فأكثر.

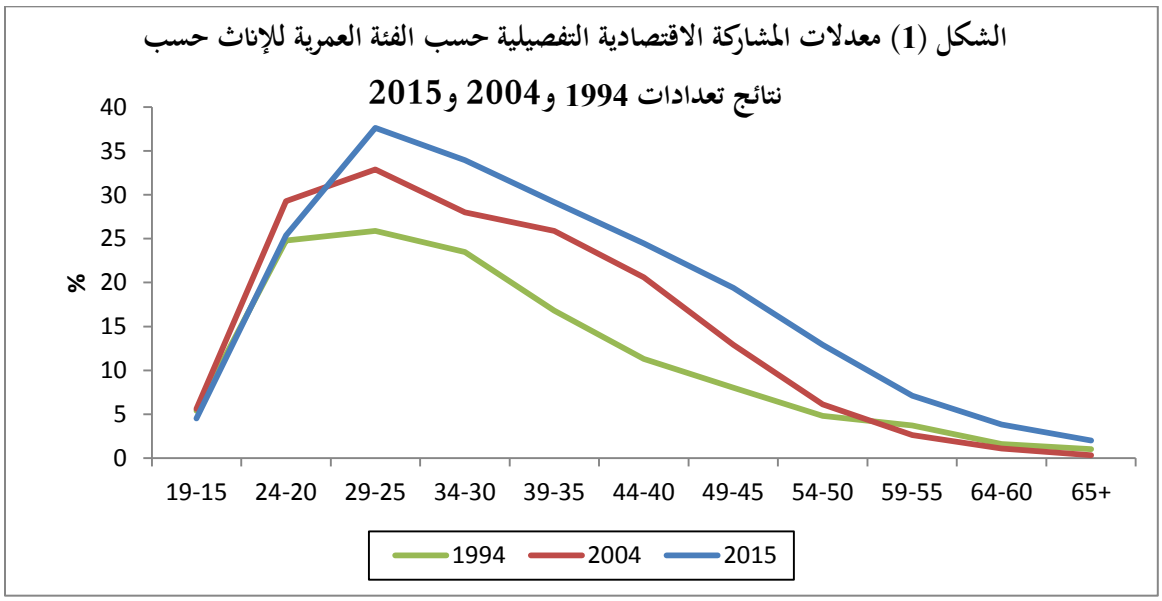

أظهرت البيانات في الشكل (2) الارتباط الطردي بين معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة الاردنية والمستوى التعليمي، فكلما ارتفع المستوى التعليمي للإناث كلما ارتفع معدل المشاركة الاقتصادية لهن، فأكثر من نصف الإناث الأردنيات المشتغلات في عام 2015 هن من حملة الشهادات الجامعية، وفي المقابل لم تتجاوز النسبة بين الذكور المشتغلين 23%. ومن الملفت للانتباه أن 37 % من الذكور المشتغلين ممن انهوا المرحلة الأساسية أو أقل.

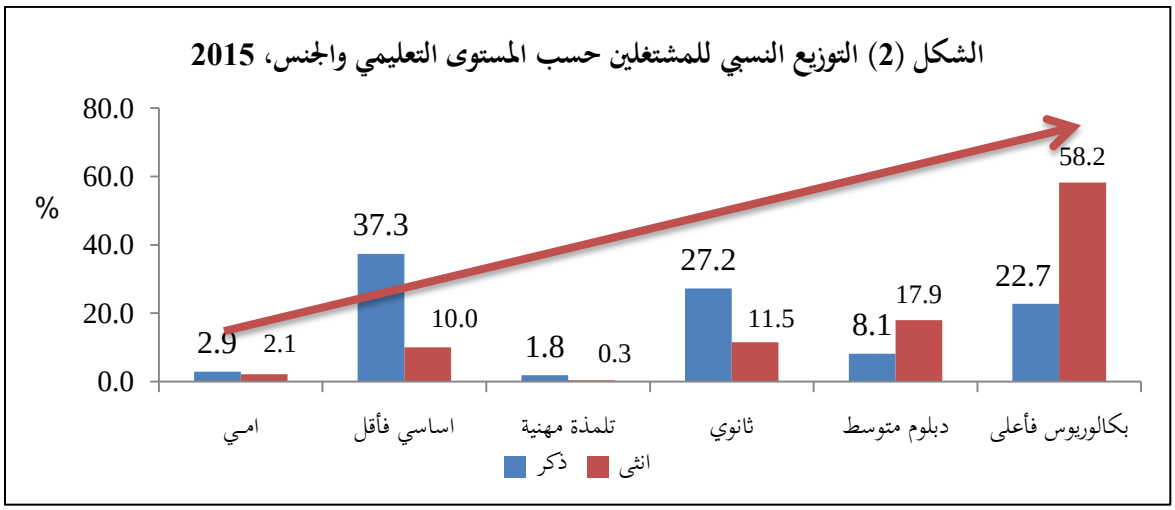

وعند تتبع المستوى التعليمي للإناث الأردنيات المشتغلات بين تعدادي 1994 و2015، يلاحظ التحسن الجوهري في المستويات التعليمية لهن، حيث ارتفعت نسبة الإناث المشتغلات من حملة البكالوريوس فأعلى من 25.9 % في عام 1994 إلى 58.2 % في عام 2015 وبنسبة ارتفاع تجاوزت الضعف. وتنسجم هذه العلاقة الإيجابية بين عمل المرأة والتعليم، حيث تشارك النساء الأردنيات الحاصلات على درجة البكالوريوس والدبلوم المتوسط في القوى العاملة بنسبة أكبر من نظيراتهن من حملة المؤهلات التعليمية الأدنى وذلك لأنهن أكثر نجاحاً في العثور على فرص عمل مناسبة. وإلى جانب ذلك، فقد أظهرت بعض الدراسات أن النساء الأعلى تعليماً يفضلن العمل خارج المنزل أكثر من النساء الأقل تعليماً. وعلى الرغم من التحسن الواضح في المستوى التعليمي للإناث المشتغلات فلم ينعكس هذا على المشاركة الاقتصادية للمرأة الأردنية.

حالة المشاركة بقوة العمل

عند النظر لطبيعة الأعمال التي يمارسها الأردنيون يتبين أن أكثر من ربع الأردنيين يعملون عملاً دائماً وهو العمل الذي يقوم به الفرد الذي يبلغ من العمر 15سنة فأكثر بصفة دائمة في القطاع العام أو القطاع الخاص مقابل أجر نقدي مقطوع وتوزعت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل غير متكافئ حيث بلغت نسبة الإناث اللاتي يعملن عملا دائما 11 % من اجمالي الإناث اللاتي أعمارهن 15 سنة فأكثر مقابل 45 % من الذكور أي بفجوة اجتماعي بلغت 34 % لصالح الذكور (الشكل 3).

كما أظهرت النتائج أن 2 % فقط من الإناث الأردنيات يعملن في عمل مؤقت (وهو العمل الذي يقوم به الفرد الذي يبلغ من العمر 15سنة فأكثر بصفة مؤقتة ولا يوجد التزام باستمراريته في العمل مهما كان نوع قطاع العمل الذي يعمل فيه هذا الفرد وانما لمدة محدودة حيث ينتهي هذا العمل بين لحظة وأخرى)، ومن الجدير بالذكر أن من بين كل ألف أردنية هناك أردنيتين يعملن في المواسم أو يعملن في أعمال غير منتظمة وهي الأعمال التي يمارسها الفرد الذي يبلغ من العمر 15سنة فأكثر ولا تأخذ صفة الانتظام وإنما تتم بشكل متقطع وهذا يعني عدم إمكانية التصرف بعائد العمل مباشرة مما يقلل من فرص الاستقلال الاقتصادي للمرأة. ومن ناحية أخرى، فإن العمل في مشاريع أو

مزارع أسرية غالباً ما يكون على درجة متدنية من التنظيم ودرجة عالية من الموسمية ولا يساهم بشكل حقيقي في رفع كفاءة العاملين وتدريبهم.

وأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن لعام 2015، أن أربع من كل خمس إناث أردنيات أعمارهن 15 سنة فأكثر لا يبحثن عن عمل مقابل واحد من كل ثلاثة ذكور.

الشكل(3) التوزيع النسبي للسكان الأردنيين الذين اعمارهم 15 سنة فأكثر حسب حالة المشاركة بقوة العمل والجنس

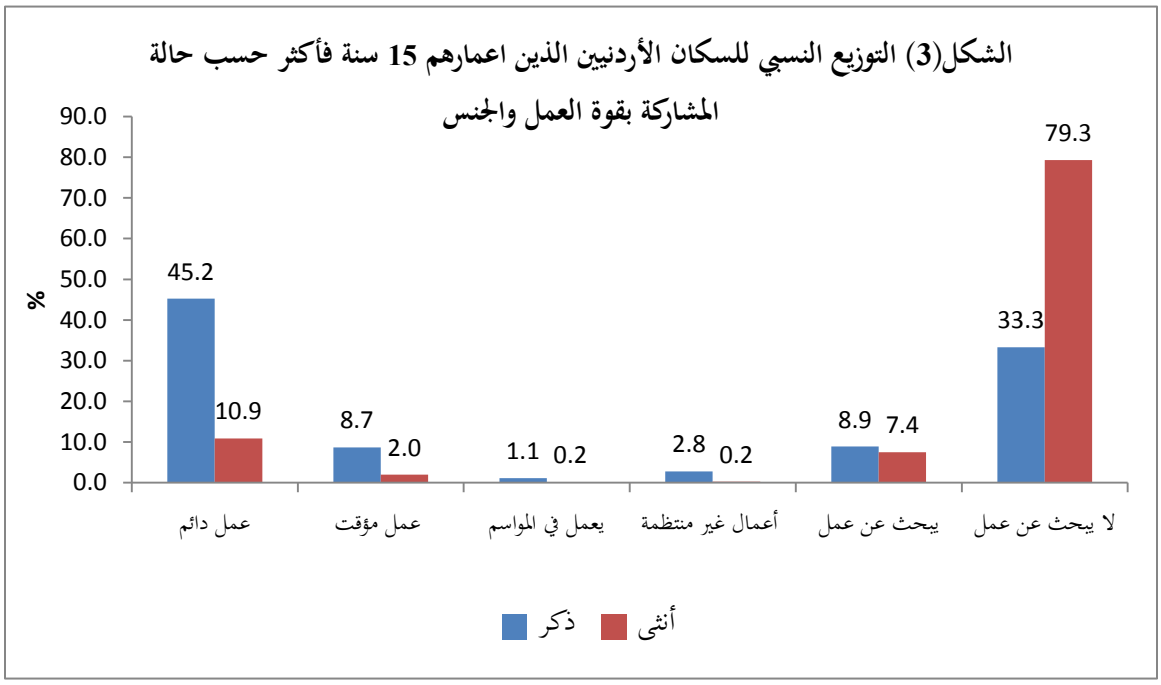

التحديات التي تواجه المرأة الأردنية العاملة

أولاً: حجم الأسرة ووجود أطفال أعمارهم أقل من 6 سنوات

إن الموروثات الاجتماعية القديمة والقائمة على التقسيم التقليدي للأدوار بين المرأة والرجل لا تزال تلعب دوراً مهماً في مشاركة المرأة في سوق العمل، الأمر الذي يشير إلى أن قضية العمل بالنسبة للمرأة هي ليست على نفس درجة أهمية العمل للرجل. كما أن عدم وجود تقدير مجتمعي لعمل المرأة يجعل من الطبيعي أن تكون مشاركتها أقل من الرجل، كما أن التزاماتها ومسؤولياتها وانشغالها بتربية الأطفال وارتفاع تكلفة التسهيلات اللازمة لعمل المرأة مثل دور الحضانة

والرعاية النهارية يؤدي إلى أن تكون المنفعة من الناحية الاقتصادية غير مجدية وهذا الواقع يشكل أهم عامل طرد للمرأة المتزوجة التي لديها أعباء تربوية من سوق العمل.

وأظهرت النتائج الإتجاه السائد نحو عمل المرأة فكلما زاد عدد أفراد الأسرة كلما قلت نسبة المشتغلات اللاتي يرأسن أسرهن، وعند النظر وبشكل تفصيلي للبيانات يتبين أن أعلى نسبة للمشتغلات اللاتي يرأسن أسرهن كانت بين الأسر التي تتكون من فرد واحد وبنسبة بلغت 21 %، تلاها الأسر التي تتكون من فردين أو ثلاثة أفراد، ثم تبدأ النسب بالانخفاض وبشكل لافت في الأسر التي ترأسها أنثى ويزيد عدد افرادها عن خمسة أفراد.

الشكل (4) التوزيع النسبي لأرباب الأسر الأردنيين المشتغلين حسب حجم الأسرة والجنس، 2015

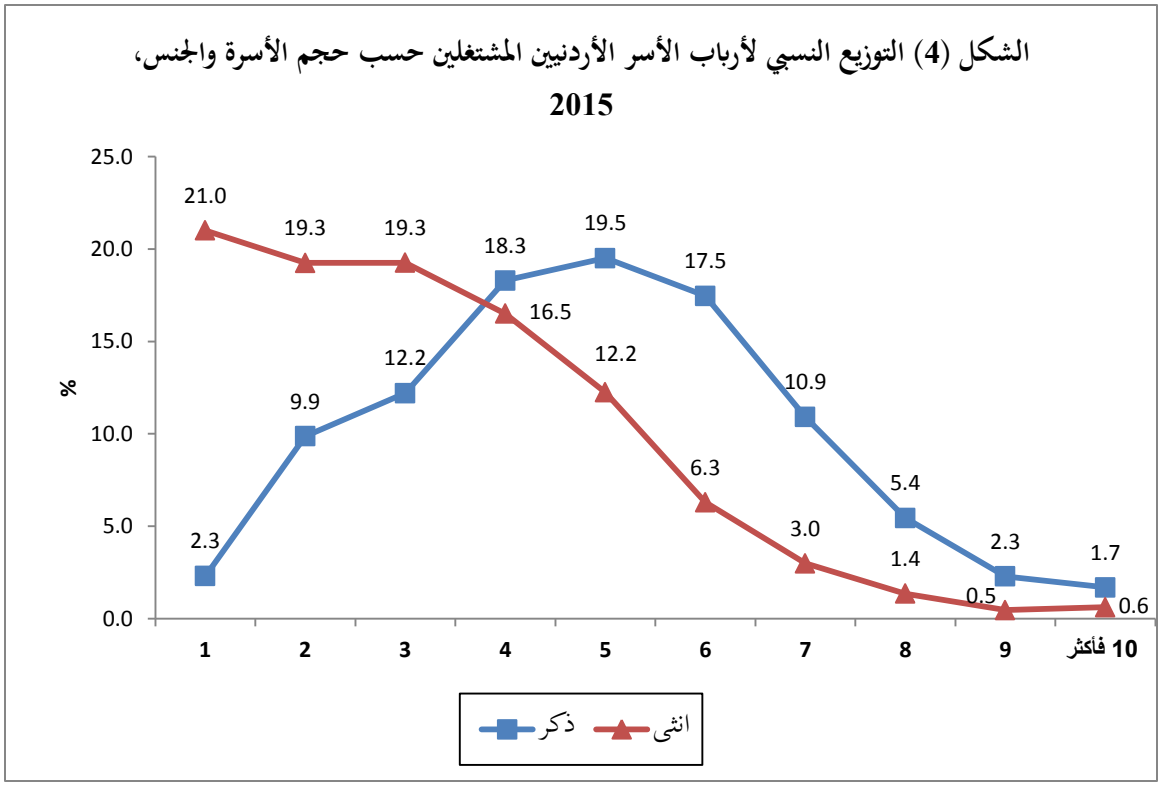

وتؤكد هذه النظرة التفصيلية على أن المجتمع الأردني يفرض قيوداً على المرأة التي ترأس أسرتها وتحملها مسؤلية رعاية أفراد أسرتها ومما يؤكد هذه الحقيقة أنه عند الأخذ بالإعتبار أعمار أفراد الأسرة التي تقل عن ستة سنوات للأسر التي ترأسها أنثى مشتغلة يتبين من البيانات في الشكل (5) أن الأسر التي ترأسها أنثى مشتغلة ولديها أطفال أعمارهم أقل من 6 سنوات لم تتجاوز 17 %، في حين أن 76.4 % من الأسر التي ترأسها إناث لا يبحثن عن عمل (أي غير

نشيطات اقتصاديا) لديهن أطفال أعمارهم أقل من 6 سنوات. وتشير هذه النتائج إلى الواقع الذي يشكل أحد وأهم عامل من عوامل طرد الإناث اللاتي يرأسن أسرهن ولديهن أعباء تربوية من سوق العمل حيث أن التزاماتهن ومسؤولياتهن وانشغالهن بتربية الأطفال وارتفاع تكلفة التسهيلات اللازمة لعمل المرأة مثل دور الحضانة والرعاية النهارية يؤدي إلى أن تكون المنفعة من الناحية الاقتصادية غير مجدية.

الشكل (5) التوزيع النسبي لأرباب الأسر الأردنيين الذين لديهم أطفال أقل من 6 سنوات حسب حالة النشاط الاقتصادي والجنس، 2015

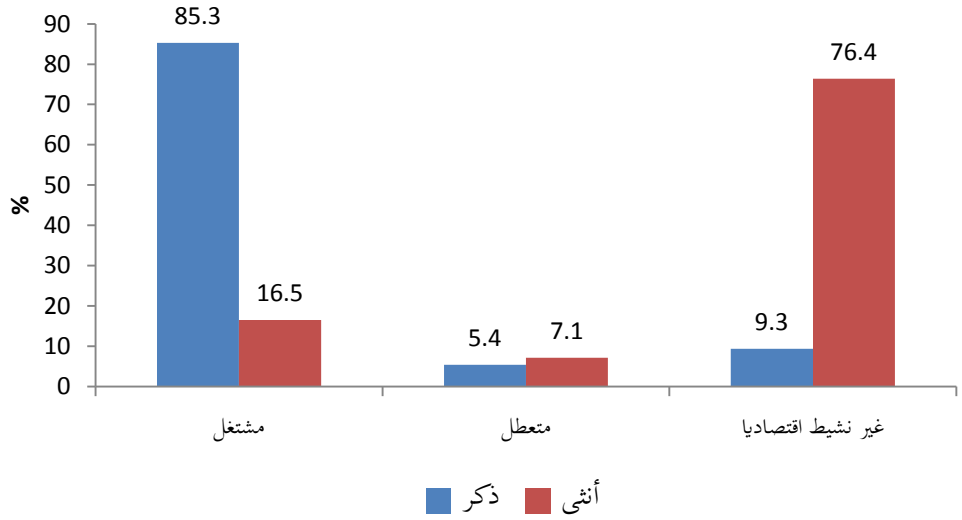

ثانياً: الحالة الزواجية

هل للحالة الزواجية دور في انخفاض المشاركة الاقتصادية للإناث الاردنيات؟

أظهرت النتائج أن 13 % من الإناث المتزوجات هن مشتغلات، في حين تجاوزت هذه النسبة الضعف بين الإناث العزباوات، وبلغت حوالي 30 % بين الاناث المطلقات. ويعود ذلك إلى عدم وجود تقدير مجتمعي لعمل المرأة وخصوصا المرأة المتزوجة بحيث يجعل من الطبيعي أن تكون مشاركتها أقل من غيرها من الإناث، وذلك لالتزاماتها

ومسؤولياتها وانشغالها بتربية الأطفال وارتفاع تكلفة التسهيلات اللازمة لعملها كتوفير دور الحضانة في أماكن العمل وهذا الواقع يشكل أحد عوامل طرد الإناث من سوق العمل وخاصة المتزوجات.

الشكل (6) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات حسب الحالة الزواجية وحالة النشاط الاقتصادي، 2015

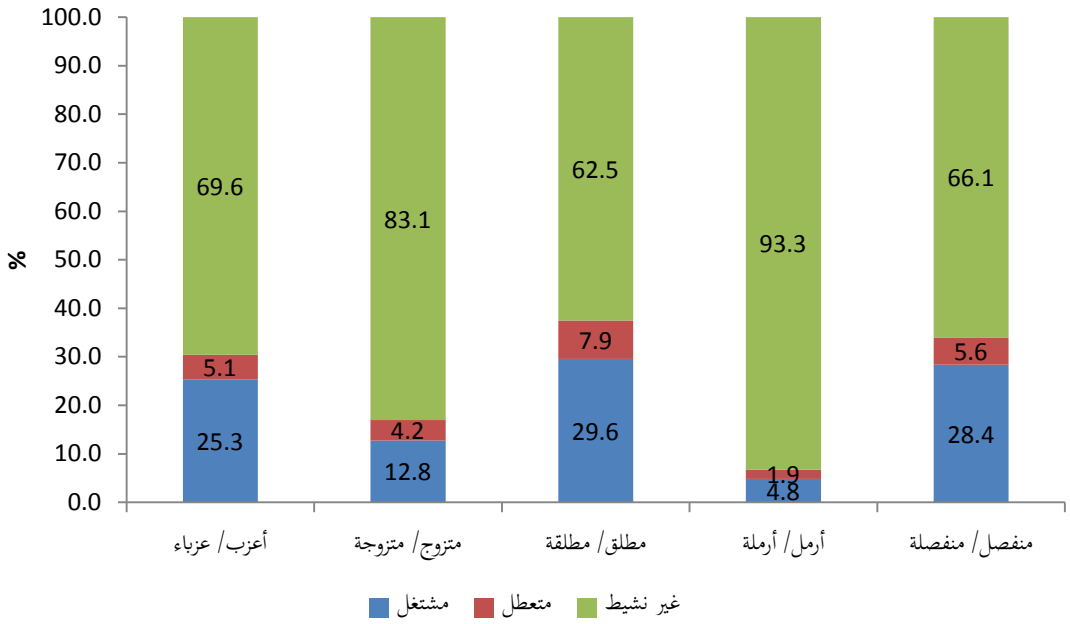

وعليه، فإن هناك جملة من التحديات والعوامل الأخرى التي تساهم في تخفيض معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل، حيث أن التغير الاجتماعي الذى طرأ على هذه القضية هو تغير غير كافٍ من ناحية، ولم يصاحبه تغيرات مؤسسية تسهل أو تيسر عمل المرأة من ناحية أخرى.

القضية الثانية: وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية

إن إستبعاد المرأة من المشاركة في العديد من المجالات التي تتعلق بالمجتمع سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو غيرها من المجالات، قد ترك آثارا سلبية على مكانتها وأدوارها التي كان من المتوقع أن تلعبها في هذه المجالات لو أنها تمكنت من الحصول على فرص المشاركة بشكل مساوٍ كالرجل. وأدى حرمان المرأة من الحصول على الفرص المتاحة إلى انتشار العديد من الظواهر الاجتماعية والاقتصادية السلبية التي لا يقتصر تأثيرها على المرأة فقط بل يتعداها ليؤثر على الأسرة والمجتمع أيضا. ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى التعرف على واقع وصول المرأة الأردنية إلى الموارد الاقتصادية كربة أسرة من خلال المؤشرات التي تم استخراجها من بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015.

ماذا نعني بتمكين المرأة اقتصادياً؟ وما العلاقة بين تمكين المرأة اقتصادياً ووصولها إلى الموارد الاقتصادية؟

يعرف التمكين الاقتصادي على أنه توفير فرص أكبر للمرأة للحصول على الموارد والتحكم بها في المجتمع. وهذا أحدث نهج في العالم الثالث حيث أن المرأة ذات دخل منخفض مقارنة بالرجل. ويعرف الوصول إلى الموارد على أنه توفير فرصة للمرأة لتملك الموارد مقارنة بالرجل وزيادة وصولها للموارد الاقتصادية مما يعمل على تعزيز قدرتها في اتخاذ القرارات، حيث تقوم المرأة بدورها الطبيعي جنباً إلى جنب مع الرجل الأمر الذي يدعو إلى تعزيز البيئة الملائمة لكي تكون أفضل فاعلية في المجتمع لتحسين وتعزيز الوضع المعيشي والاقتصادي لها.

وعليه، يتضمن مفهوم التمكين تمتع المرأة بحرية الاختيار بين بدائل متاحة، وكذلك قدرتها على اتخاذ القرارات الأمر الذي يؤكد انفصال مؤشر مشاركة المرأة اقتصاديًا عن قضية التمكين وهو ما يؤكد الحاجة إلى وضع مؤشرات تقيس التمكين الاقتصادي، فتمكين المرأة اقتصاديا يعني التحكم والوصول إلى الموارد الاقتصادية كالرجال وخاصة في تملك الأراضي والشقق وامتلاك الرصيد المالي وحتى الاستفادة من فرص التعليم فهو يعزز قدرتها على الاختيار بزيادة سيطرتها على الأصول الاقتصادية.

وعلى غرار الوضع بالنسبة للمشاركة الاقتصادية للمرأة، ما زالت الإنجازات المتحققة في مجال التنمية البشرية تحتاج إلى تحسينات بارزة من حيث قدرة المرأة على الاختيار نظراً للتحديات المستمرة التي ما زالت تواجه قدرتها على الاختيار

في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتي انعكست على امتلاكها للأصول والتحكم بها مثل الأراضي والمساكن.

هل ما تزال المرأة عرضة للحرمان من التملك بالمقارنة مع الرجل؟

لعبت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي شهدها الأردن والمتمثلة في تحسن أوضاع المرأة بشكل عام دوراً جوهرياً في إحداث تأثيرات على العادات الموروثة والتقاليد السائدة وبدأت المرأة في التحرر من هذه العادات والتقاليد وخاصة تلك المتعلقة بحرمانها من تملكها لمسكنها- حيث يعتبر المسكن أحد الأصول الاقتصادية الهامة الذي من شأنه تحسين الأحوال المعيشية للمرأة وبالأخص الأسر التي ترأسها امرأة والتي أظهرت النتائج ارتفاعاً ملحوظاً في نسبها خلال الفترة 1979-2015، ففي حين كانت المرأة ترأس أسرة واحدة من بين كل 11 أسرة في عام 1979 أصبحت الآن ترأس أسرة واحدة من بين كل 8 أسر تقريباً في عام 2015.

وأظهرت البيانات انخفاضاً في نسبة الأسر التي تمتلك مساكنها خلال الفترة الفاصلة بين تعدادي 2004 و2015، حيث انخفضت النسبة من 66.4 % إلى 60.6 %، ويعود هذا الانخفاض إلى ارتفاع نسبة السكان غير الأردنيين المقيمين في الأردن التي ارتفعت من 7 % حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2004 إلى 30 % حسب نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015. وعند تحليل النتائج من منظور النوع الاجتماعي، يلاحظ انخفاض امتلاك الأسر المقيمة في الأردن والتي ترأسها امرأة لمساكنها التي تقيم فيها من 75 % في عام 2004 إلى 62.9 % في عام 2015، وفي المقابل، انخفضت نسبة امتلاك الأسر التي يرأسها رجل للمساكن التي يقيمون فيها من 65.5% إلى 60.2 % بين العامين المذكورين.

ويتبين من خلال الشكل رقم 7 والذي يعرض التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة، أن غالبية أرباب الأسر المقيمين في المساكن من نوع فيلا أو شقه أو دار أو مساكن هامشية هم من أرباب الأسر الذكور، في حين لم تتجاوز نسبة أرباب الاسر الإناث المقيمات في المساكن باختلاف أنواعها أل 13 % بإستثناء المساكن الهامشية أو المتحركة (البراكية، الكرفان،الخيمة/بيت الشعر..) حيث بلغت 17.3 % ويعود الى ارتفاع نسب الاناث أرباب الاسر المقيمات في مساكن من نوع كرفان وبنسبة بلغت 19.7 %. ومن الملفت للانتباه انخفاض

نسبة الأسر التي ترأسها أمرأة وتقيم في فيلا حيث لم تتجاوز هذه النسبة 9 % من اجمالي الأسر المقيمة في مساكن من نوع فيلا.

الشكل (7) التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب نوع المسكن الذي تقيم فيه الأسرة وجنس رب الأسرة، 2015

وفيما يتعلق بنوع حيازة المسكن الذي تقيم فيه الأسرة، فيظهر الشكل (8) أن ثلاث أسر من بين كل خمس أسر ترأسها أنثى في الأردن تقيم في مساكن تملكها الأسرة أو أحد أفرادها، وأن أسرة واحدة من كل ثلاث أسر ترأسها أنثى في الأردن تقيم في مساكن مستأجرة. وفي المقابل، كانت نسب الأسر التي ترأسها امرأة وتقيم في مساكن يملكها أحد الأقارب أو مقابل عمل أو دون مقابل منخفضة جداً وبلغت في حدها الأدنى في المساكن مقابل عمل.

الشكل (8) التوزيع النسبي لأرباب الأسر حسب نوع حيازة المسكن وجنس رب الأسرة، 2015

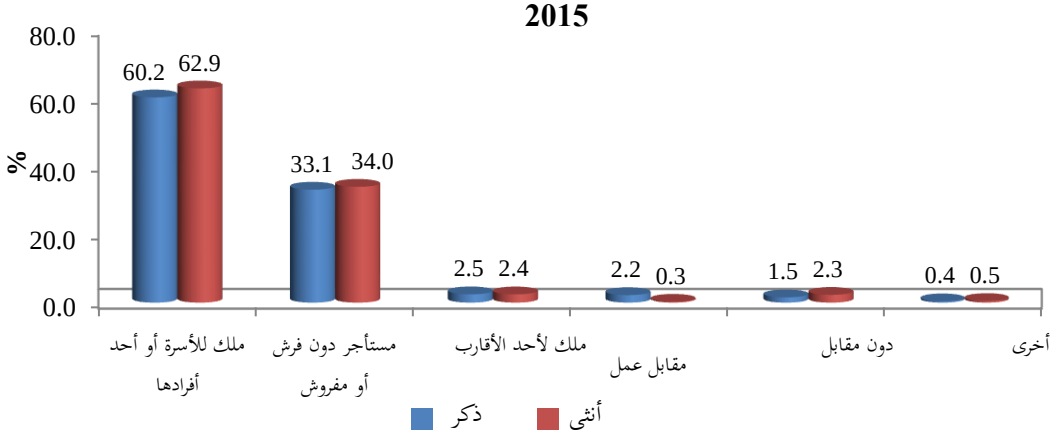

كما أظهرت النتائج فروقات في نوع حيازة المسكن حسب الجنسية، فمن الملاحظ أن ثلاث من كل أربع أسر أردنية ترأسها أنثى تملك المسكن الذي تقيم فيه، في المقابل لم تتجاوز هذه النسبة 36 % بين الأسر غير الأردنية التي ترأسها أنثى، كما لوحظ أن أسرة من كل خمس أسر أردنية ترأسها أنثى تقيم في مسكن مستأجر في حين أن أكثر من نصف الأسر غير الأردنية والتي ترأسها أنثى تقيم في مساكن مستأجرة. وعلاوة على ما سبق، فقد أظهرت النتائج أن واحدة من كل ألف أسرة أردنية ترأسها أمرأه تقيم في مسكن مقابل عمل، وفي المقابل ارتفع هذا العدد ليصل إلى 6 أسر من بين كل ألف أسرة غير أردنية ترأسها امرأة (الشكلان 9 و10).

الشكل (9) التوزيع النسبي لأرباب الأسر الأردنيين حسب نوع حيازة المسكن وجنس رب الأسرة، 2015

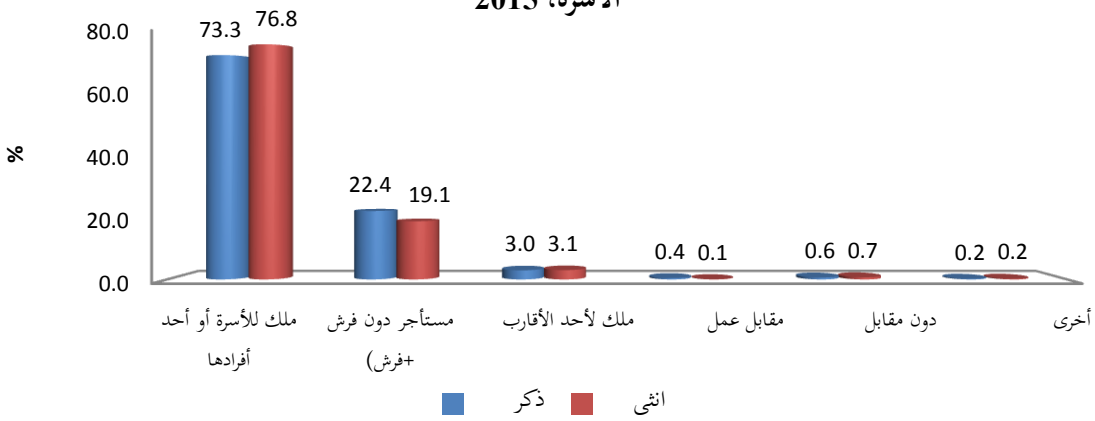

الشكل (10) التوزيع النسبي لأرباب الأسر غير الأردنيين حسب نوع حيازة المسكن وجنس رب الأسرة، 2015

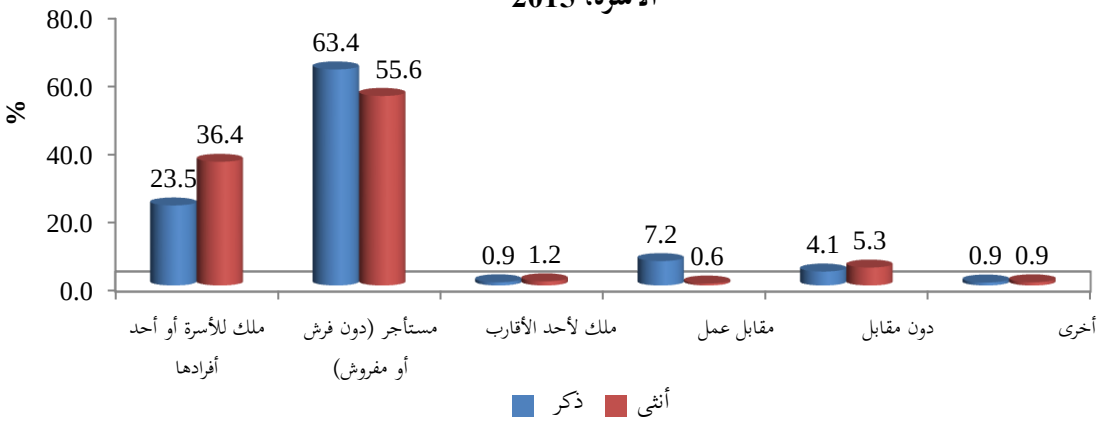

وبالنظر إلى الشكل (11)، يتبين أن التوزيع الجغرافي ليس له أي تأثير على نوع حيازة مساكن الأسر التي ترأسها أنثى، حيث أن غالبية الأسر التي ترأسها أنثى تقيم في مساكن تملكها الأسرة أو أحد أفرادها، بإستثناء ثلاث محافظات هي العقبة والعاصمة والزرقاء حيث أظهرت البيانات أن أسرة واحده من كل أربع أسر ترأسها أنثى في محافظة العقبة أو محافظة العاصمة تقيم في مساكن مستأجرة، وأن أسرة من كل خمس أسر ترأسها أنثى في محافظة الزرقاء تقيم في مساكن مستأجرة.

الشكل (11) التوزيع النسبي لأرباب الأسر الإناث حسب نوع حيازة المسكن والمحافظة، 2015

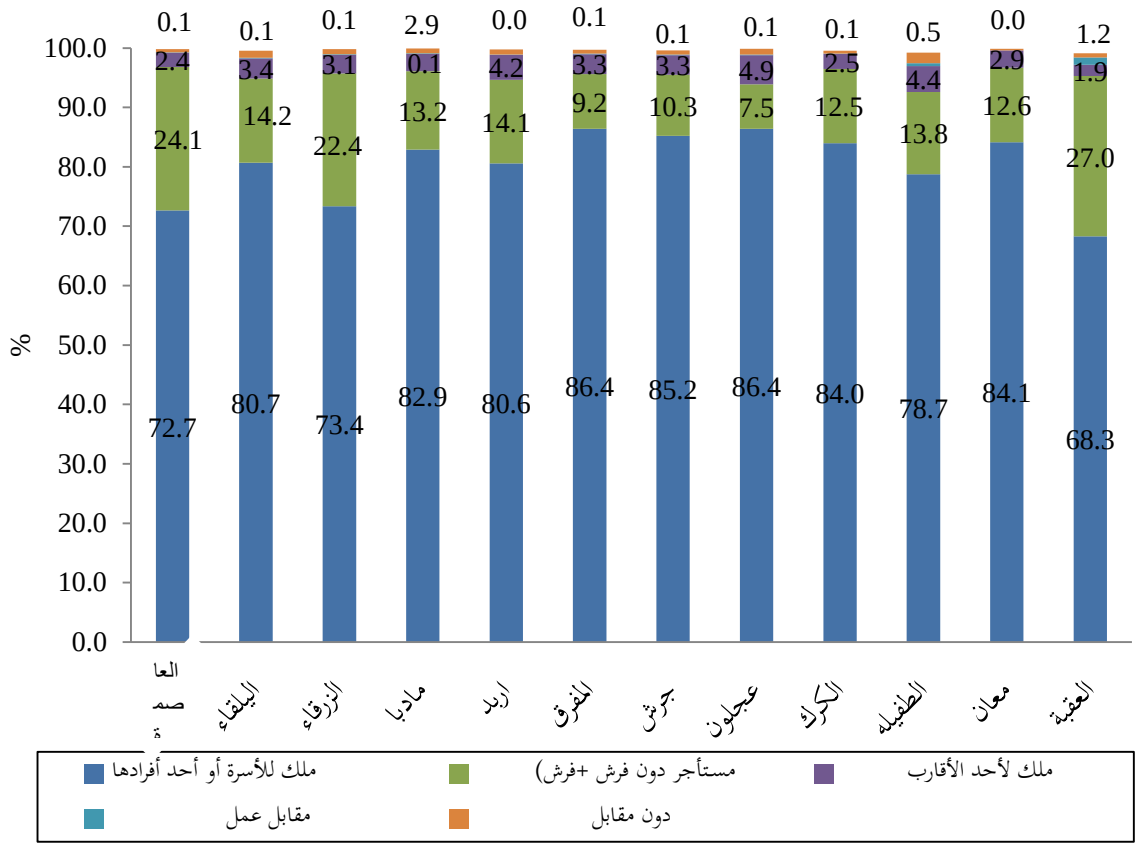

وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 أن 20.7 % من الأسر التي يرأسها ذكر أردني تقيم في مساكن ذات مساحات صغيرة تقل عن 100 متر مربع وترتفع هذه النسبة بين الأسر التي يرأسها ذكر غير أردني إلى 44.8 %، وفي المقابل بلغت نسبة الأسر التي ترأسها أنثى أردنية وتقيم في مساكن تقل مساحتها عن 100 متر مربع 24 % مقارنة مع 31.3 % للأسر التي ترأسها أنثى غير أردنية. وبشكل عام، فإن الأسر غير الأردنية تميل للإقامة في مساكن صغيرة تقل مساحتها عن 100 متر مربع. كما تبين من النتائج أن اثنتين من كل ثلاث أسر أردنية تقيم في مساكن تتراوح مساحتها ما بين 100 و199 متر مربع بغض النظر عن جنس رب الأسرة (الشكل رقم 12).

وحسب التوزيع الجغرافي، أظهرت النتائج تباينات واضحة بين المحافظات حيث لم تتجاوز نسبة الأسر التي ترأسها أنثى أردنية في محافظة الكرك وتقيم في مساكن تتراوح مساحتها ما بين 100 و199 متر مربع 15 % في حين ارتفعت هذه النسبة بين الإناث الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن في محافظة العقبة لتصل إلى 43 %.

الشكل (12) التوزيع النسبي للأسر الخاصة حسب مساحة المسكن بالمتر المربع وجنس رب الأسرة وجنسية، 2015

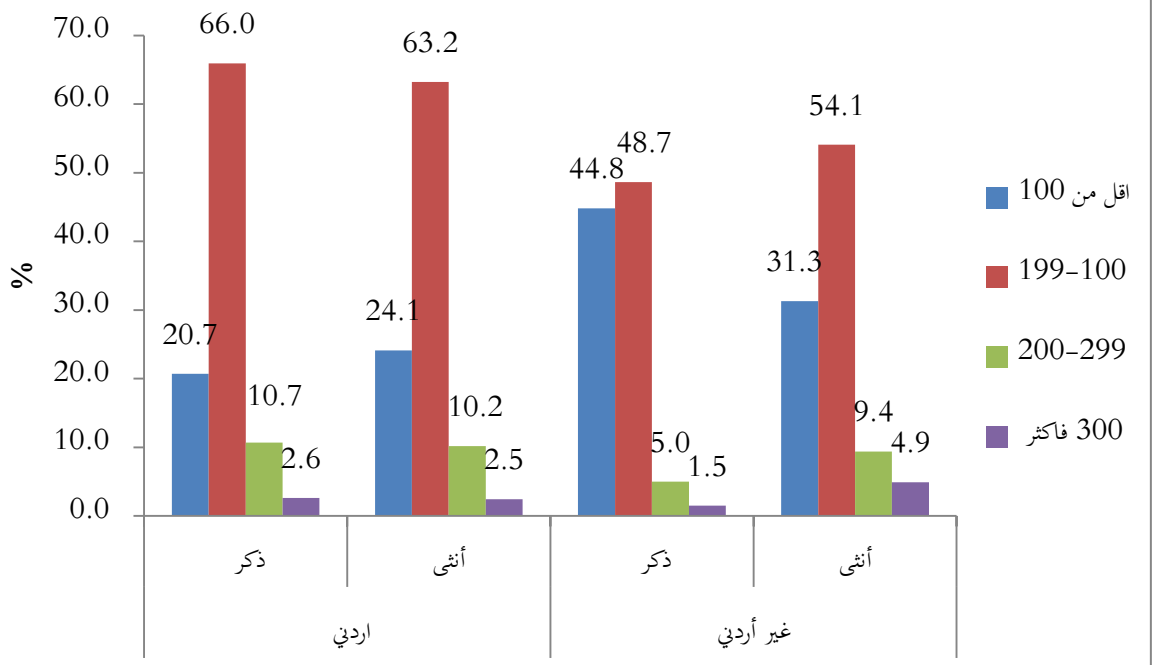

امتلاك السلع المعمرة

إن حاجة المرأة للسيطرة على الموارد الاقتصادية بمختلف أنواعها سواء من سلع معمرة أو أجهزة اتصالات وغيرها من السلع أصبح من الضروريات وعنصرا أساسيا له انعكاسات ايجابية على مستوى معيشتها وأسرتها من خلال اكتسابها

المزيد من الثقة بالنفس والسعي نحو تحقيق المساواة مع الرجل في الحقوق والواجبات بمختلف أنواعها، فكلما زادت سيطرة المرأة على هذه الموارد زادت قوتها في التفاوض داخل أسرتها.

وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، أن الغالبية العظمى من الأسر بغض النظر عن جنس رب الأسرة يتوفر لديها (فرن /طباخ/غاز) حيث لم تتعد فجوة النوع الاجتماعي الـ 2 %. كما أظهرت النتائج أن 36 % من الأسر التي ترأسها امرأة يتوافر لديها ميكرويف وارتفعت هذه النسبة بين الإناث الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن عن الإناث غير الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن بمقدار 8 نقاط مئوية. وعلاوة على ما سبق، فإن 39 % من الأسر التي يرأسها رجل يتوافر لديها ميكرويف وارتفعت هذه النسبة بين الذكور الأردنيين الذين يرأسون أسرهم إلى 46 % مقابل 20 % من غير الأردنيين (الشكل رقم 13).

كما أظهرت النتائج أن أسرة واحدة من كل خمس اسر تقيم في الأردن يتوافر لديها مكيف. ويميل الذكور الأردنيين الذين يرأسون أسرهم إلى امتلاك مكيف أكثر من الإناث الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن، حيث بلغت النسب (22.7 % و20.2 %) على التوالي مما يشير إلى أن الذكور من رؤساء الأسر لديهم الدخل الكافي لإمتلاك هذه السلعة. وتجدر الإشارة إلى أن نسب توافر المكيف لدى الأسر غير الأردنية كانت تميل لصالح الإناث اللاتي يرأسن أسرهن بمقدار تسع نقاط مئوية. (الشكل 14 ،15)

ومن الملفت للانتباه أن الأسر المقيمة في محافظة العقبة تميل لامتلاك مكيف بشكل أكبر من الأسر المقيمة في المحافظات الأخرى حيث بلغت نسب امتلاك الأسر لهذه السلعة 69 % من إجمالي الأسر، أي أن أسرتين من كل ثلاث أسر في محافظة العقبة يتوافر لديها مكيف، كما بلغت نسبة الأسر التي ترأسها إناث ويتوفر لديها مكيف في محافظة العقبة 63.5 % مقابل 70 % لصالح الذكور، في حين أن الأسر المقيمة في محافظة عجلون بغض النظر عن جنس رب الأسرة هي الأقل ميلا لامتلاك مكيف فقد بلغت النسبة بين أرباب الأسر الذكور 5.2 % في حين لم تتجاوز النسبة للإناث اللاتي يرأسن أسرهن ويتوافر لديهن هذه السلعة 5 % ويعود ذلك إلى اعتدال المناخ في هذه المحافظة.

ويوضح الشكل (13) أن الإناث اللاتي يرأسن أسرهن في الأردن أكثر ميلاً من الذكور الذين يرأسون أسرهم لامتلاك سخان شمسي وبنسب بلغت (12.8 % و10.9 %) على التوالي وبفجوة نوع اجتماعي[1] 1.9 % لصالح الإناث اللاتي يرأسن أسرهن. كما تبين أن أعلى نسبة للأسر الأردنية التي ترأسها أنثى ويتوفر لديها سخان شمسي في محافظة العاصمة حيث بلغت 18.6 % كما ارتفعت هذه النسبة عند الإناث غير الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن إلى حوالي 21 % من إجمالي الأسر التي ترأسها انثى في محافظة العاصمة. ومن الجدير بالذكر أن الأسر الأردنية التي ترأسها أنثى في محافظة المفرق كانت الأقل بين المحافظات في توافر السخان الشمسي حيث لم تتجاوز النسبة 5 % . (الشكل 14 و15)

الشكل (13) التوزيع النسبي للأسر في الأردن التي يتوافر لديها بعض السلع المعمرة حسب جنس رب الأسرة، 2015

ومن ناحية أخرى، أظهرت البيانات أن هناك فجوة نوعية عالية في الأردن لصالح الذكور الذين يرأسون أسرهم في توافر السيارة أياً كان نوعها (سيارة خاصة، بك أب، باص) حيث بلغت الفجوة 18.8 %، كما لوحظ من البيانات تفاوت كبير بين الذكور والإناث الأردنيين رؤساء الأسر في توافر السيارة، فأكثر من نصف الأسر التي يرأسها ذكر لديها سيارة، مقابل 25 % للأسر التي ترأسها أنثى. أما الأسر غير الأردنية فكانت أقل ميلاً من الأسر الأردنية في امتلاك السيارة حيث لم تتجاوز نسبة الأسر غير الأردنية ولديها سيارة 18 % من اجمالي الأسر غير الأردنية كما

[1] فجوة النوع الاجتماعي= نسبة الذكور – نسبة الاناث

لوحظ ارتفاع نسب الإناث غير الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن ويمتلكن سيارة عن النسبة بين الذكور بمقدار ست نقاط مئوية.

ويلاحظ من البيانات وجود تفاوت واضح في توافر سيارة لدى الأسر حسب التوزيع الجغرافي، حيث أن محافظة العاصمة كانت أعلى المحافظات في نسبة الأسر التي ترأسها إناث أردنيات ويتوفر لديهن سيارة وبقيمة بلغت 35 % ، في حين سجلت محافظة معان النسبة الأقل حيث بلغت 13 %. (الشكل 13 و14)

وأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، إلى أن نسبة قليلة من الأسر تمتلك أجهزة كهربائية تعتبر سلعا كمالية كجلاية الصحون حيث لم تتجاوز النسبة 2.8 % وكانت الفروقات في نسب امتلاك هذه السلعة بين الأسر التي ترأسها امراة والتي يرأسها ذكر قليلة جداً لم تتعدى 0.2 % لصالح الإناث. وعند النظر للنتائج حسب الجنسية، يلاحظ ارتفاع نسبة الإناث غير الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن ويمتلكن جلاية الصحون عن النسبة بين الأردنيات بمقدار 1.4 %، في حين كان الذكور الأردنيون الذين يرأسون أسرهم أكثر ميلاً في امتلاك هذه السلعة مقارنة بالذكور غير الأردنيين الذين يرأسون أسرهم وبنسب بلغت (3.0 % و1.9 %) على التوالي.

الشكل (14) التوزيع النسبي للأسر الأردنية التي يتوافر لديها بعض السلع المعمرة حسب جنس رب الأسرة، 2015

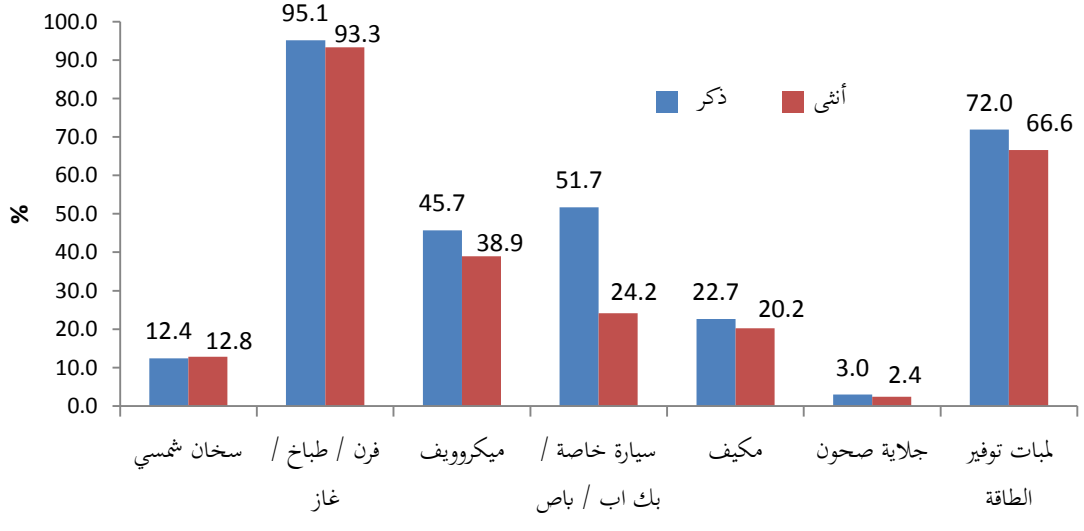

الشكل (15) التوزيع النسبي للأسر غير الأردنية التي يتوافر لديها بعض السلع المعمرة حسب جنس رب الأسرة، 2015

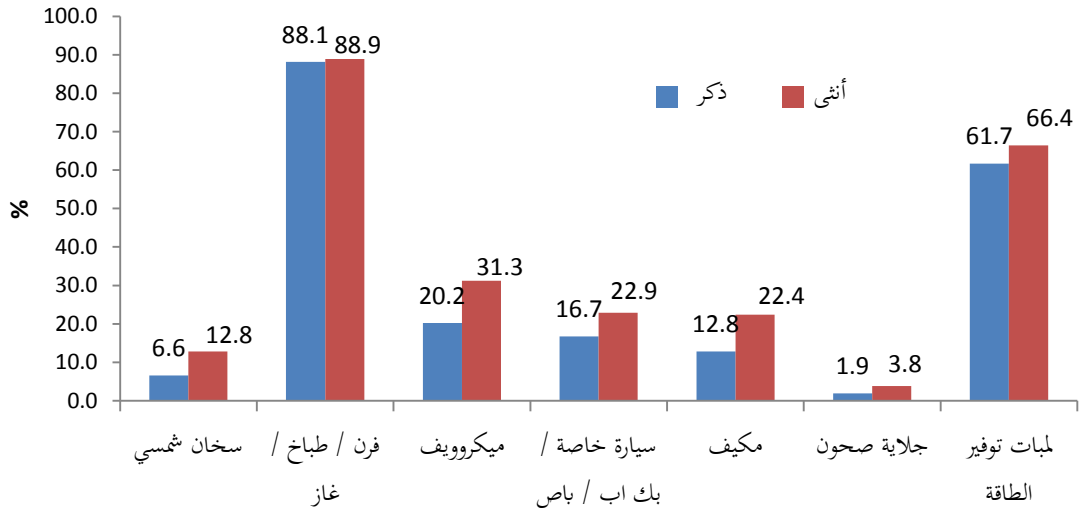

امتلاك أجهزة الاتصال الحديثة

لم تكن المرأة في معزل عن التطور الذي يشهده الأردن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فإن النساء في الاردن يساهمن في مجال تكنولوجيا المعلومات كالرجال لأن اكتساب الخبرة والمهارة في هذا المجال يمكنهن في المجتمع ويؤهلهن للحصول على وظائف متميزة وتبوء مناصب عالية، فضلاً عن مشاركتهن في اتخاذ وصنع القرار. كما أن لتوفر أجهزة الاتصالات الحديثة الأثر في تعزيز القدرة لدى المرأة على اتخاذ القرارات المجتمعية إلى جانب الرجل والذي يساهم بشكل فعال في تحسين مستوى الدخل لديها وتحقيق الحياة الكريمة لها ولأسرتها.

وأشارت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015 أن أسرتين من ثلاثة أسر في الأردن يتوفر لديها هاتف نقال ذكي، ويميل الذكور الأردنيين الذين يرأسون أسرهم إلى امتلاك الهواتف النقالة الذكية أكثر من الاناث اللاتي يرأسن أسرهن، حيث أن ثلثي الذكور الاردنيين الذين يرأسون أسرهم يمتلكون جهاز نقال ذكي، بالمقابل فأن أكثر من نصف الاناث الاردنيات اللاتي يرأسن أسرهن يمتلكن هذا الجهاز. وقد تباينت نسب امتلاك الاسر الاردنية التي

ترأسها أنثى لهذا الجهاز حسب التوزيع الجغرافي وكانت اعلى نسبة للأسر التي ترأسها اناث ويتوفر لديها هاتف نقال ذكي في محافظة العاصمة حيث بلغت النسبة 64.9%، وأقلها في محافظة معان وبنسبة بلغت 32.8% (الشكل رقم 16).

ويلاحظ من البيانات أن هناك ميلاً لدى الإناث اللاتي يرأسن أسرهن في الأردن في امتلاك الهواتف الأرضية أكثر من الذكور الذين يرأسون أسرهم، حيث بلغت فجوة النوع الاجتماعي 5.7 % لصالح الإناث، في المقابل سجل الذكور الذين يرأسون أسرهم نسبة أعلى في امتلاك الهواتف النقالة العادية من الإناث اللاتي يرأسن أسرهن بفارق بلغ 1.3 نقطة مئوية.

الشكل (16) التوزيع النسبي للأسر في الأردن التي يتوافر لديها بعض أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب جنس رب الأسرة، 2015

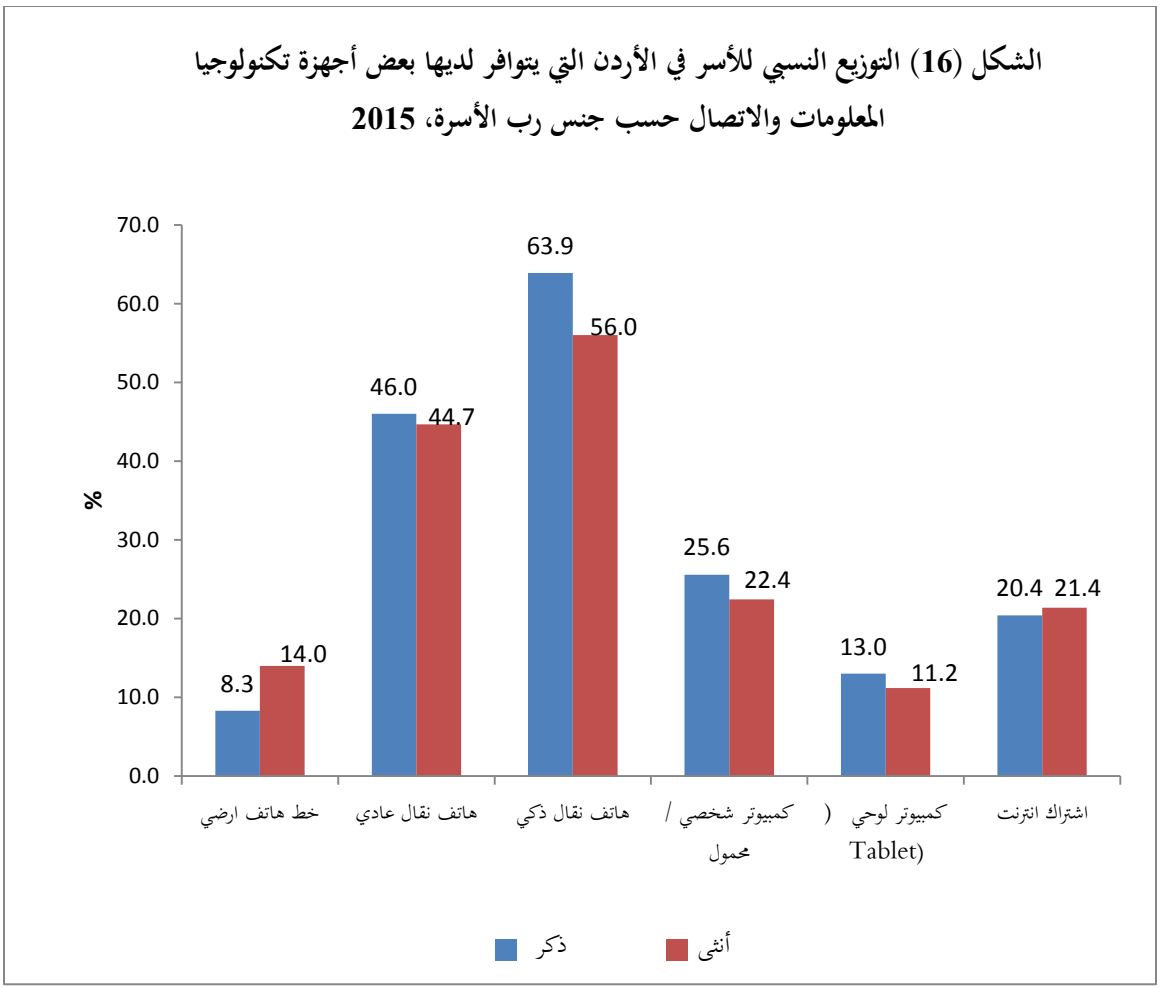

وتتزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات مع انتشار الشبكة العنكبوتية (الإنترنت) التي مكنت الفرد من الوصول إلى عدد لا يحصى من الخدمات بدءاً من الحصول على مختلف أنواع المعلومات إلى تسهيلات التسوق ووسائل الترفيه والتسلية، ناهيك عن السهولة التي تتيحها الشبكة العنكبوتية للاتصال بالأفراد داخل البلاد وخارجها. وتتيح شبكات المعلومات والأدوات المعرفية الحديثة تكافؤ فرص الحصول على المعرفة والعمل بين الجنسين، بالإضافة إلى نشر التوعية في وضع البنية الأساسية لمجتمع معلوماتي، يكون فيه للنساء دوراً بارزاً.

وأظهرت نتائج التعداد العام للسكان والمساكن 2015، أن أسرة من كل خمس أسر ترأسها أنثى في الأردن يتوفر لديها اشتراكا للانترنت. كما أظهرت النتائج أن ربع الأسر اللاتي ترأسها إناث غير أردنيات لديهن اشتراكا بالإنترنت في حين لم تتجاوز هذه النسبة بين الذكور غير الأردنيين الذين يرأسون أسرهم 18 %. أما على مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة العاصمه أعلى نسبه للأسر التي ترأسها إناث ولديها اشتراك انترنت حيث بلغت النسبه حوالي 30%، في حين سجلت محافظة معان أدنى نسبة للأسر التي ترأسها الإناث ولديها اشتراك إنترنت حيث بلغت 4.8%.

ويتوفر لدى 12.8 % من الأسر في الاردن كمبيوتر لوحي (Tablet)، وتباينت هذه النسب تبايناً طفيفاً بين الأسر التي يرأسها ذكر والتي ترأسها أنثى حيث بلغت النسب 13.0 % و11.2 % على التوالي. كما يلاحظ أن الذكور الأردنيين الذين يرأسون أسرهم أكثر ميلاً لامتلاك هذا الجهاز من الإناث الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن وبفجوة نوع اجتماعي بلغت 4.8 % لصالح الذكور ، في حين لوحظ أن فجوة النوع الاجتماعي تظهر وبشكل واضح لصالح الإناث غير الأردنيات اللاتي يرأسن أسرهن وبقيمة بلغت 5 % (الشكل 17 و18).

الشكل (17) التوزيع النسبي للأسر الأردنية التي يتوافر لديها بعض أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب جنس رب الأسرة، 2015

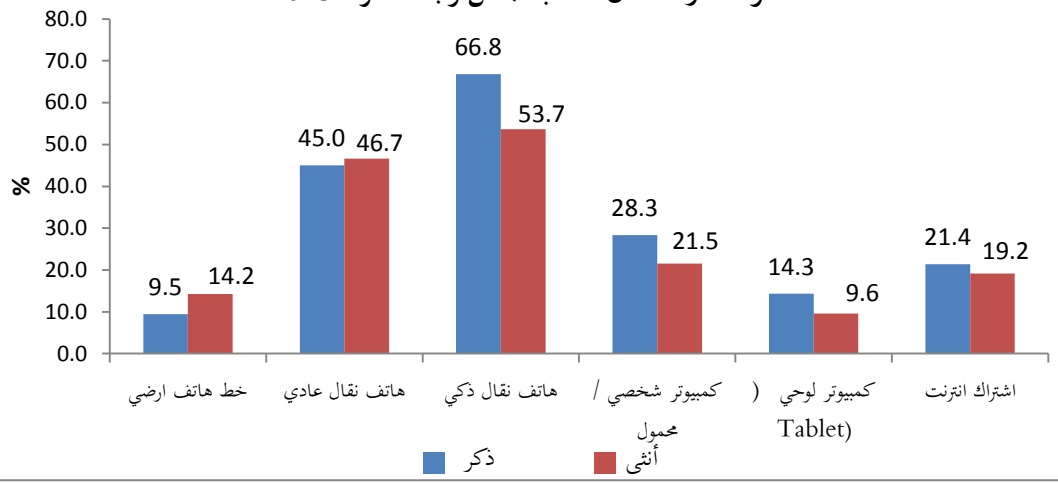

الشكل (18) التوزيع النسبي للأسر غير الأردنية التي يتوافر لديها بعض أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصال حسب جنس رب الأسرة، 2015

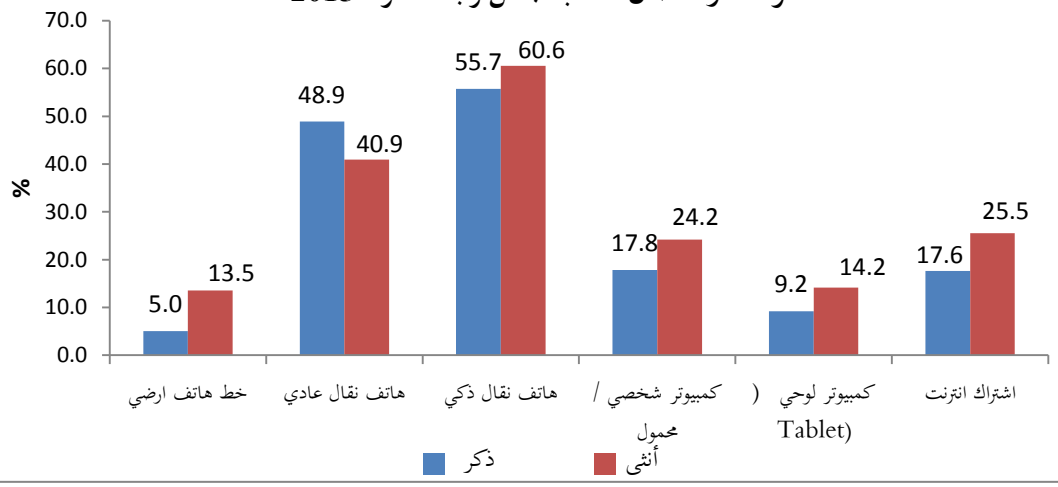

القضية الثالثة: الزواج المبكر

لا تزال بعض الظواهر السلبية سائدةً في المجتمعات العربية على الرغم من التغير الاجتماعي الذي شهدته هذه المجتمعات. ومن بين هذه الظواهر ظاهرة الزواج المبكر التي وعلى الرغم من انخفاض مستوياتها لا تزال موجودة في بعض المجتمعات العربية وبدرجات متفاوته. ويرجع سبب وجود هذه الظاهرة إلى العادات والتقاليد المتوارثة والتي ترى أن دور الأنثى يقتصر على الإنجاب فقط. وقد ساهم ابتعاد المرأة عن المشاركة في سوق العمل وعدم مواصلتها تعليمها العالي في بقاء هذه الظاهرة.

وتسود ظاهرة الزواج المبكر في الأردن كغيره من الدول العربية ولكن مستويات هذه الظاهرة متدنية وآخذة بالانحسار تدريجيا نتيجة للتغيرات المستمرة في الواقع الاجتماعي والاقتصادي للمرأة الأردنية. ويعود سبب انخفاض انتشار هذه الظاهرة في الأردن إلى العديد من الأسباب لعل من أهمها التشريعات التي تحدد سن الزواج للإناث (قانون الأحوال الشخصية رقم (36) لعام 2010 المادة العاشرة) والتي تنص على (أن يشرتط في أهلية الزواج أن يكون الخاطب والمخطوبة عاقلين وأن يتمم كل منهما الثامنة عشرة من عمره، وعلى الرغم مما ورد في الفقرة الأولى من هذه المادة يجوز لقاضي القضاة أن يأذن في حالات خاصة بزواج من أكمل الخامسة عشرة من عمره وفقاً لتعليمات يصدرها لهذه الغاية اذا كان في زواجه ضرورة تقتضيها المصلحة...) وارتفاع المستويات التعليمية بين الإناث الأمر الذي يساعد في تأخير زواجهن والارتفاع الطفيف في المشاركة الاقتصادية.

ويختلف تعريف مصطلح الزواج المبكر بإختلاف النظرة إلى سن الزواج، من حيث النمو العقلي والجسدي، فقد عرفت وثيقة حقوق الطفل الصادرة عن اليونيسف الزواج المبكر بأنه الزواج في سن أقل من الثامنة عشر في مرحلة تكون فيها الفتاة على مقاعد الدراسة وتمر بمرحلة المراهقة.

ويهدف هذا الجزء من الدراسة إلى تسليط الضوء على واقع ظاهرة الزواج المبكر في الأردن بين الإناث الأردنيات وغير الأردنيات من واقع بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015، وذلك لانحسار هذه الظاهرة بين الذكور حيث لم

تتجاوز نسبة الذكور الذين تزوجوا قبل بلوغهم الثامنة عشرة 1 % من اجمالي السكان الذكور الذين أعمارهم 13 سنة فأكثر.

ظاهرة الزواج المبكر في الأردن

إن ظاهرة الزواج المبكر تعتبر أحد الأسباب التي تحول دون حصول الفتيات الصغيرات على حقوقهن، ويعرض حياتهن للخطر ويحرمهن من التعليم وممارسة حقوقهن كطفلات. وعالمياً، يؤكد تقرير حالة سكان العالم لعام 2013 حدوث 20 ألف حالة ولادة يوميا لفتيات أقل من 18 عاما في الدول النامية، ويقل العدد كثيراً في الدول المتقدمة. وهناك 70 ألف حالة وفاة بين المراهقات بسبب مضاعفات الحمل والولادة، وحوالي 3.2 مليون حالة إجهاض غير مأمونة بين المراهقات سنويا، كما أن 19 % من الفتيات في البلدان النامية يصبحن حوامل قبل بلوغهن سن الثامنة عشر.

وأظهرت بيانات التعداد العام للسكان والمساكن 2015، أن 6.6 % من السكان الذين أعمارهم 13 سنة فأكثر في الأردن تزوجوا لأول مرة قبل بلوغهم الثامنة عشرة من عمرهم، وتوزعت هذه النسبة بين الذكور والإناث بشكل غير متساوٍ حيث بلغت النسبة بين الإناث 13.5 % مقابل 1.2 % بين الذكور. وعند النظر للجنسية، فقد بلغت نسبة الإناث الأردنيات اللاتي تزوجن قبل سن 18 سنة 11.2 % في حين بلغت هذه النسبة بين الإناث غير الأردنيات 19.9 %.

ويشير الشكل (19) إلى وجود علاقة طردية بين نسب الإناث اللاتي تزوجن قبل بلوغهن 18 سنة من العمر وعمرهن الحالي، فكلما زاد العمر الحالي زادت نسبة الإناث اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً. وتشير البيانات إلى أن ثلث الإناث الأردنيات وغير الأردنيات اللاتي أعمارهن الحالية 60 سنة فأكثر تزوجن زواجاً مبكراً، في حين انخفضت هذه النسبة في الأعمار الأقل من 18 سنة لتصل إلى 2.1 % للأردنيات و8.2 % لغير الأردنيات.

وتشير البيانات إلى وجود تباينات جوهرية بين الإناث الأردنيات وغير الأردنيات في نسب الزواج المبكر، حيث أن نسبة الأردنيات في جميع الفئات العمرية آخذة بالتناقص وبشكل حاد حيث انخفضت نسبة الأردنيات اللاتي تزوجن

زواجاً مبكراً إلى حوالي 11 نقطة مئوية بين الفئتين العمريتين 55–59 سنة و45–49 سنة، وكان الانخفاض أقل حدة في الفئات العمرية الأخرى حيث بلغت قيمة الانخفاض بين الفئتين العمريتين 40–44 سنة 20–24 سنة حوالي خمس نقاط مئوية. أما غير الأردنيات فقد كان الانخفاض أقل حدة مما كان عليه الحال بين الأردنيات حيث انخفضت نسبة غير الأردنيات اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً حوالي ستة نقاط مئوية بين الفئتين العمريتين 55–59 سنة و45–49 سنة ونقطتين مئويتين فقط بين الفئتين العمريتين 40–44 سنة 20–24 سنة. ويتضح من هذه المعطيات على أنه وبالرغم من انحسار هذه الظاهرة في الأردن إلا أنها ما زالت موجودة وقد يعود السبب إلى التركيب السكاني للمجتمع الأردني والذي فرضته الظروف السياسية في المنطقة (الشكل رقم 19).

الشكل (19) التوزيع النسبي للإناث اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18 سنة في الأردن حسب الفئة العمرية والجنسية، 2015

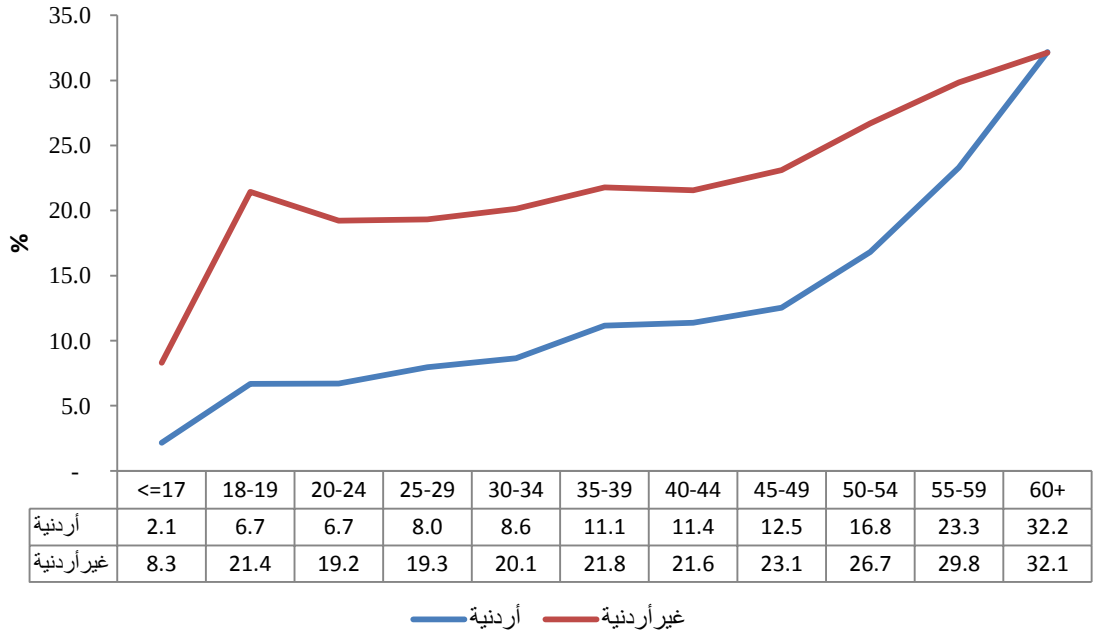

	<=17	18-19	20-24	25-29	30-34	35-39	40-44	45-49	50-54	55-59	60+
أردنية	2.1	6.7	6.7	8.0	8.6	11.1	11.4	12.5	16.8	23.3	32.2
غيرأردنية	8.3	21.4	19.2	19.3	20.1	21.8	21.6	23.1	26.7	29.8	32.1

وبشكل عام، فإن 38 % من الإناث اللاتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة من العمر وعمرهن الحالي أقل من 18 سنة من حملة شهادة التعليم الأساسي، وفي المقابل فإن 23 % من الاناث اللاتي تزوجن قبل بلوغهن الثامنة عشرة من

العمر وعمرهن الحالي أكبر من 18 سنة لا يعرفن القراءة والكتابة و22 % منهن أكملن التعليم الاعدادي (الشكل رقم 20).

الشكل (20) التوزيع النسبي للإناث اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18 سنة في الأردن حسب المستوى التعليمي والعمر، 2015

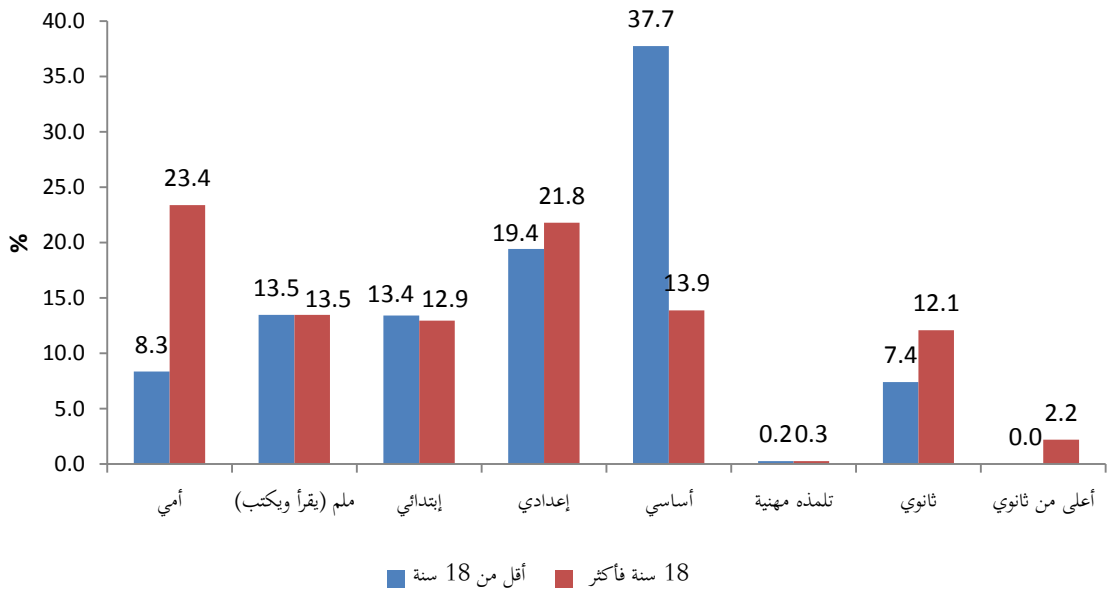

وبالرغم من سياسة الدولة في الزامية التعليم ومجانية التعليم للمرحلة الأساسية، إلا أنه لم يحد من وجود ظاهرة الزواج المبكر بين الأردنيات حيث يتضح أن 86.7 % من الأردنيات اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة ولم يكملن المرحلة الأساسية أو أكملنها المرحلة الأساسية (الشكل رقم 21).

كما تجدر الاشارة إلى أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للإناث كلما قلت حالات الزواج المبكر، فلم تتجاوز نسبة الاناث الأردنيات اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً من حملت الشهادة الثانوية 13 %. وقد تكون الأوضاع الاقتصادية للأسر الأردنية وارتفاع تكاليف التعليم العالي في الأردن من الأسباب الرئيسية لعدم الحاق الفتيات بالتعليم العالي (بعد المرحلة الثانوية) وتفضيلهم تزويجهن عند أول فرصة زواج.

ولم يختلف نمط الزواج المبكر عند غير الأردنيات عن مثيله بين الأردنيات، حيث أن الغالبية العظمى من غير الأردنيات اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة ولم يكملن المرحلة الأساسية أو أكملنها، في حين لم تتجاوز نسبة غير الأردنيات المتزوجات زواجا مبكراً من حملة الشهادة الثانوية 4 %.

الشكل (21) التوزيع النسبي للإناث اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18سنة وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة في الأردن حسب المستوى التعليمي والجنسية، 2015

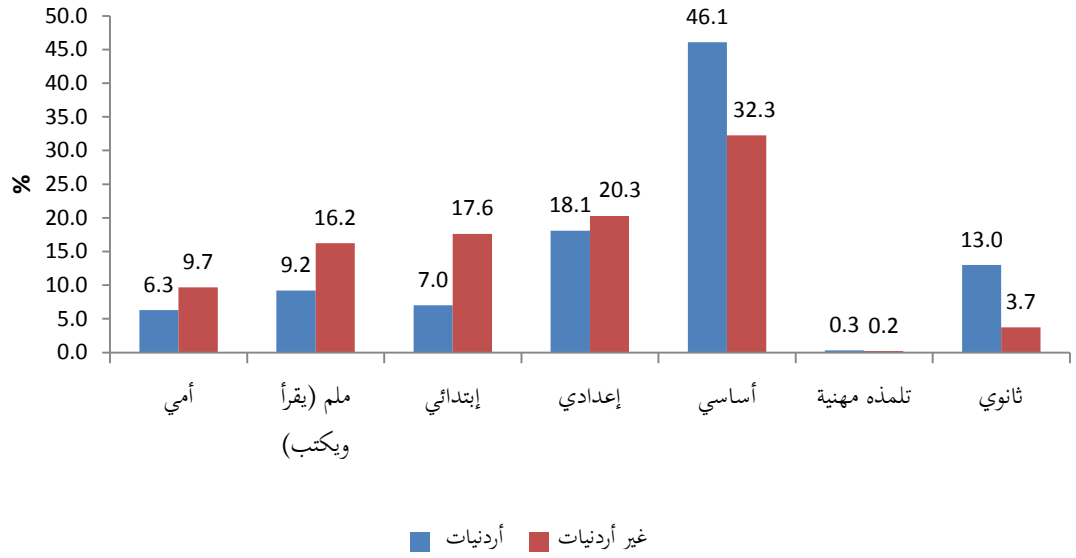

لم يكن للجنسية أي تأثير (الأردنية وغير الأردنية) على ظاهرة الزواج المبكر للإناث اللاتي أعمارهن الحالية 18 سنة فأكثر حسب المستوى التعليمي، فيلاحظ من الشكل (22)، أن واحدة من كل أربع إناث (أردنيات أو غير أردنيات) تزوجن زواجا مبكراً لا يعرفن القراءة والكتابة، وأكثر من ثلثي اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً من الأردنيات وغير الأردنيات مستواهن التعليمي إعدادي فأقل. في حين لم تتجاوز نسبة الإناث الحاصلات على مؤهل تعليمي أعلى من الثانوي 2 % بين اللاتي تزوجن زواجا مبكراً من الأردنيات وغير الأردنيات.

الشكل (22) التوزيع النسبي للإناث اللاتي تزوجن لأول قبل بلوغهن 18 سنة وأعمارهن الحالية 18 سنة فأكثر في الأردن حسب المستوى التعليمي والجنسية، 2015

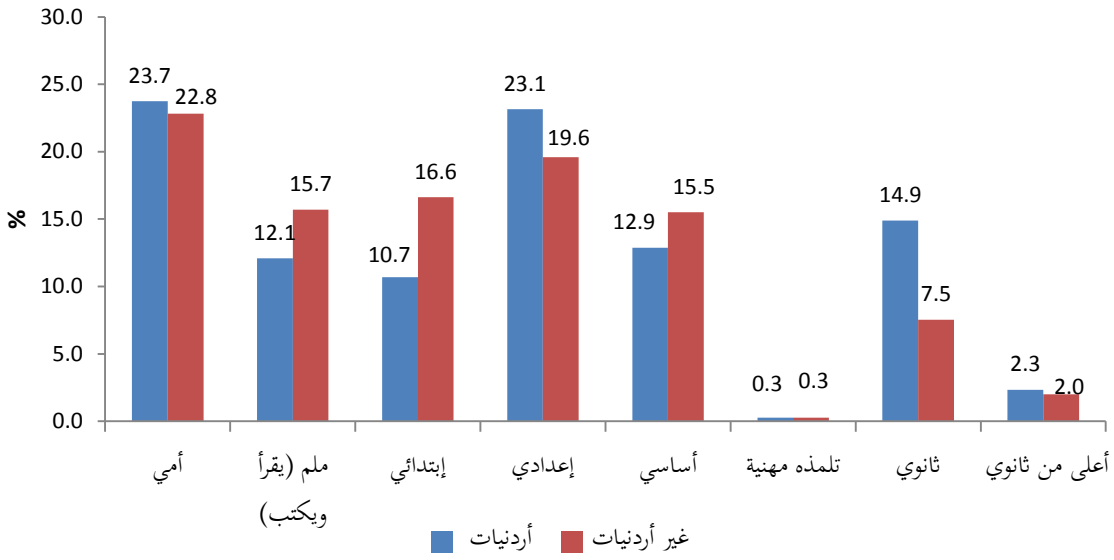

وعند دراسة الحالة الزواجية للإناث الأردنيات اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً، يظهر الشكل (23) أن الغالبية العظمى من الأردنيات اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة هن متزوجات حالياً، وتنخفض النسبة إلى 79.6 % بين الأردنيات اللاتي أعمارهن أكبر من 18 سنة. في حين كان هناك فرق جوهري بين الأردنيات الأرامل اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً ، حيث تبين ارتفاع نسبة الأرامل الأردنيات اللاتي أعمارهن أكبر من 18 سنة إلى 17.6 % مقارنة مع 0.2 % من اللاتي أعمارهن أقل من 18 سنة. ومن اللافت للنظر، انخفاض نسبة المطلقات اللاتي تزوجن زواجاً مبكراً حيث لم تتجاوز النسبة 3 % لكلا الفئتين العمريتين.

الشكل (23) التوزيع النسبي للإناث الأردنيات اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18 سنة حسب الحالة الزواجية والعمر، 2015

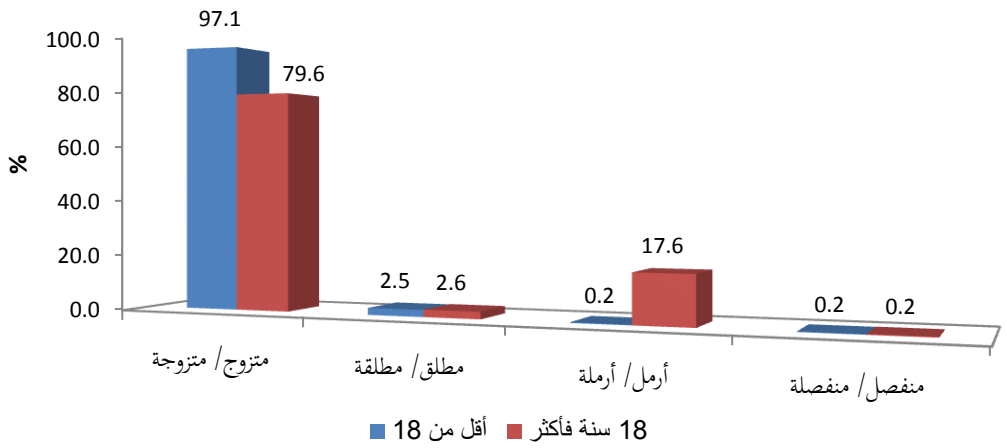

كما أظهرت البيانات في الشكل (24) نمطا مماثلا لظاهرة الزواج المبكر عند غير الأردنيات حسب الحالة الزواجية.

الشكل (24) التوزيع النسبي للإناث غير الأردنيات اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18سنة حسب الحالة الزواجية والعمر، 2015

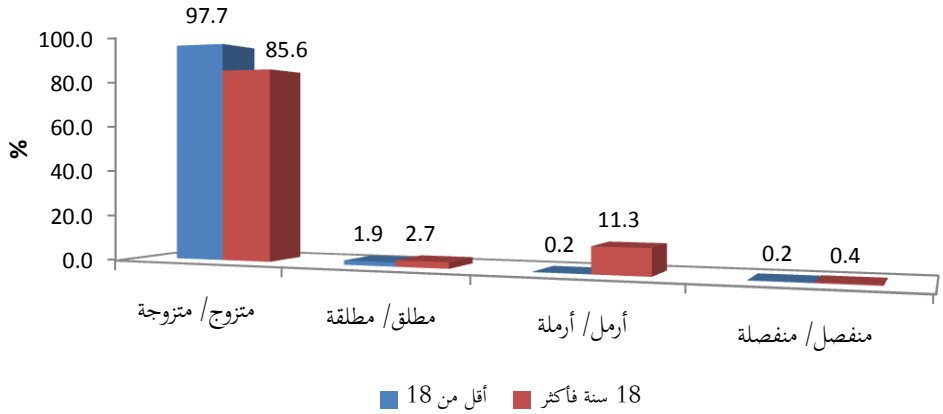

وأظهرت النتائج تباينا طفيفا في نسب الأردنيات وغير الأردنيات اللاتي تزوجن زواجا مبكراً وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة حسب الفرق بين عمر الزوج والزوجة، ويبين الشكل (25) أنه كلما ارتفع الفارق في العمر بين الزوج

والزوجة كلما قلت نسبة الإناث في الأردن اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18 سنة وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة حيث كانت أعلى نسبة بين الإناث اللاتي تزوجن مبكراً وكان الفرق العمري بينهن وبين أزواجهن يتراوح ما بين 5 و9 سنوات بقيمة بلغت 46.7 % للأردنيات و 48% لغير الأردنيات، وانخفضت نسبة الإناث اللاتي تزوجن زواجا مبكراً وكان فارق العمر بين الزوج والزوجة 10-14سنة وبقيمة بلغت للأردنيات 28.4 % ولغير الأردنيات 24.8 %. ومن الجدير بالذكر أن النتائج أظهرت أن أقل نسبة كانت بين الإناث اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18سنة وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة ويصل الفارق العمري بين أعمارهن وأعمار أزواجهن 15 سنة فأكثر.

الشكل (25) التوزيع النسبي للإناث في الأردن اللاتي تزوجن لأول مرة قبل بلوغهن 18سنة وأعمارهن الحالية أقل من 18 سنة حسب الفرق بين عمر الزوج والزوجة والجنسية، 2015

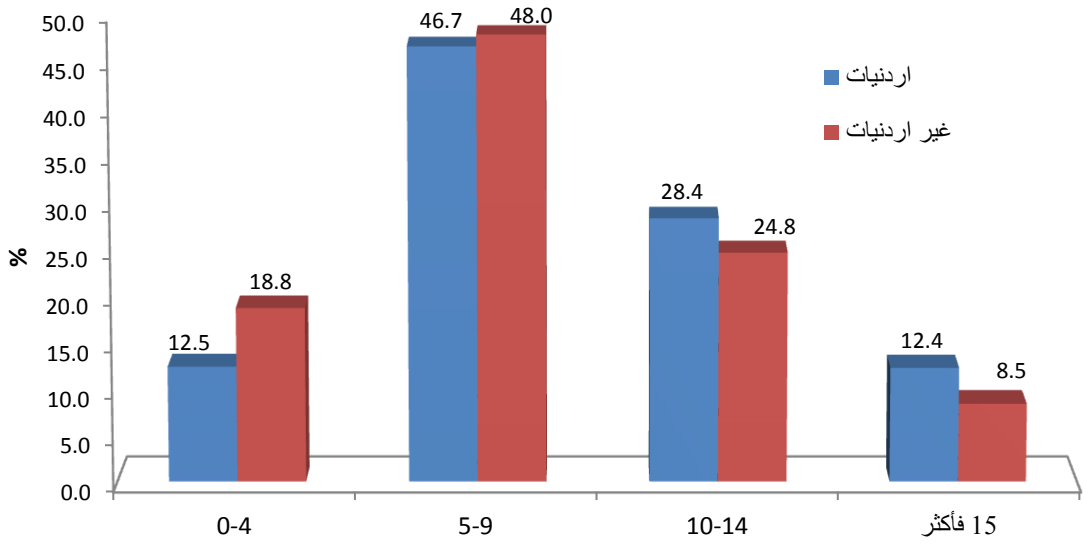

وعليه، وعلى الرغم من انحسار ظاهرة الزواج المبكر في الأردن وخاصة بين الأردنيات، إلا أنها ما زالت موجودة في الأردن حتى لو كانت قليلة نسبيا إنما تشير إلى وجود إناث صغيرات يتعرضن للخطر بسبب مشاكل صحية وحرمان هؤلاء الطفلات من الوصول إلى الموارد الصحية والتعليمية والاقتصادية والترفيهية التي تمكنهن من العيش بكرامة وحرية وتمكنهن من التمتع بالمساواة.